الفصل الثالث

الانقلاب اليمني «الخفي» الذي حصل في عامي 1987-1988

«في ذلك الوقت لاحظ الجميع أن أسباب الأزمة القادمة تكمن في عملية التفكك المتزايدة، بل وانحلال آليات السلطة المركزية». هذه عبارة مقتبسة من الدراسة التي قام بها الباحثان م. ايمليان وف. كانتروفيشي والتي عنوانها «تدمير المنظومة الاقتصادية السوفيتية» لذلك ليس من دون أساس أن يتم الاعتماد عليها أثناء كتابة هذا الفصل من الكتاب بالدرجة الأولى.

من جديد، وليس من باب الصدفة أن يصرح شخص مثل الكساندر يعقوبليف بشكل واضح وصريح، ويتم الاعتماد على كلامه بالدرجة الثانية حين أكد بصريح العبارة (أن لغرباتشوف يعود الدور الأساسي لعملية تدمير الاتحاد السوفيتي والاشتراكية السوفيتية). في كتابه الصادر عام 1993 في جامعة ايل الأمريكية والذي كان عنوانه: «مصير الماركسية في روسيا» حيث وصف الحالة وفق التالي:

«في لحظة ما من عام 1987 توصلت إلى قناعة مطلقة، أنه من المستحيل إصلاح مجتمع أسس على قاعدة العنف والإرهاب. عندها فهمت أن ما يحصل في الاتحاد السوفيتي، هي عبارة عن أحداث تاريخية كبيرة، أنه تدمير حقيقي لمنظومة اجتماعية واقتصادية كاملة وكل ما تحويه من أجهزة وهيئات ومنظمات عاملة في المجالات السياسية والعقائدية والاقتصادية».

النقطة الثالثة من الملاحظات والتي تم الاعتماد عليها عن صياغة هذا الأصل من الكتاب والتي تعد هامة تأكيد أن أمين العام السابق للحزب الشيوعي غرباتشوف عندما قال «من خلال السلوك الذي تم اتباعه، نجد أن من نتائجه هي التوصل بنجاح إلى حل المسألة القومية في الاتحاد السوفيتي بنجاح والتي كانت متينة من إرث الماضي».

مع بعض التعديلات الطفيفة، فإن هذا السلوك والموقف النمطي تم تكراره في البرنامج الجديد للحزب المقدم من قبل غرباتشوف في اجتماع اللجنة المركزية الذي عقد في شهر تشرين الثاني عام 1985 والذي تم تبنيه في مؤتمر الحزب السابع والعشرين المنعقد عام 1986، وكذلك نجد تكرار ذلك في خطاب غرباتشوف في الذكرى السبعين لقيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى. من الصعب فهم الإصرار على تبني ذلك الموقف من قبل «أب البريسترويكا» الرسمي. على التاريخ أن يفسر مستقبلاً أن ذلك هو عبارة عن ازدواجية في الشخصية الأولى البساطة وعدم معرفة الواقع الفعلي في البلاد، والثانية هي المعرفة التامة لذلك الواقع مع إغماض العين بشكل مقصود لما يحصل من أحداث.

في هذا الخصوص، وعلى قاعدة الأحداث الواقعية التي جرت في الاتحاد السوفيتي في تلك الفترة، نعود لنحلل شخصية ووجهات نظر خروتشوف وبخارين. لنجد أن غرباتشوف تبنى الكثير من أفكار بوخارين التي ظهرت منذ عدة عقود خلت. من أجل هذا لا بد من استعراض بعض الفقرات من كتاب «من بخارين إلى الإصلاحين الجدد. تحليل سياسي للاقتصاد السوفيتي» للكاتب (موسى ليفين الصادر عام 1975 في جامعة برنستون أمريكا). يذكر في الكتاب العبارات التالية: «من المدهش فعلاً معرفة حقيقة اعتياد الإصلاحيين الحاليين عرض أفكار بوخارين المعادية للنهج الستاليني خلال عامي 1928-1929، على أساس أنها أفكارهم هم. حتى أنهم ليس فقط قاموا بعرض أفكاره بتفاصيلها، بل قلدوه في طريقة التعبير عنها. من الصعب القول هل هؤلاء الذين تبنوا نهج بخارين وأفكاره السياسية اعتماداً على تصورات تكتيكية أم هم جاهلون بالمعطيات التاريخية.

إضافة إلى ذلك، يجب اعتبار أن الظروف في الاتحاد السوفيتي في أعوام الستينيات والسبعينيات ليست نفسها في أعوام العشرينيات. أن تقوم بحل معضلة تصنيع البلد الذي كان يعتمد في الأساس على الزراعة أمر، وأن تقوم بالبحث عن الطريقة المثلى والحديثة لإدارة المنشآت الصناعية العظمى في البلاد امرآن. وهكذا ومن وجهة نظر أولى، نجد أنه من الطبيعي جداً، إذا تعددت آراء ووجهات نظر الإصلاحيين الجدد في إطار سياسة «النيب» (السياسة الاقتصادية الجديدة). التي

طبقت في العشرينيات... في نفس الوقت لا بد من الشعور بالدهشة ليس فقط للتحولات الحاصلة بل لكلمة «الإصلاحيين» نفسها التي تطابقت في عهدين مختلفين.

❖❖❖

إن الفترة الممتدة بين عامي 1987-1988 موضوع البحث في هذا الفصل من الكتاب، حيث تعتبر هذه الفترة بداية ابتعاد غرباتشوف و«فريقه» عن تعهداته التي أعلنها عامي 1985-1986 والانتقال إلى نهج جديد مغاير أطلق عليه تسمية «البريسترويكا». تم السير على هذا النهج تحت شعار «التسريع» المعروف. لقد تم جمع كافة الجهود والإمكانيات من أجل التغلب على «مقاومة الشيوعيين المحافظين في الحزب والحكومة».

أنه «خط جديد» تم تبنيه من قبل غرباتشوف ومستشاريه في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي المنعقد في نهاية شهر كانون ثاني عام 1987 وكذلك في مؤتمر الحزب العام التاسع عشر في حزيران عام 1988. أن المواقف التي تم اتخاذها حين ذاك مست أسس الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي. لقد تعرض دور الحزب الشيوعي السوفيتي للمراجعة باعتباره الحزب القائد للمجتمع. وكذلك للاقتصاد الذي يعتمد على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي الشامل لكافة النشاطات الاقتصادية. إضافة لذلكن لقد تعرضت للاهتزاز أسس استقرار ووحدة الاتحاد السوفيتي باعتباره دولة فدرالية متعددة القوميات.

كالمعتاد، فإن غرباتشوف عندما بدأ بانقلابه الحالي لم يعتمد سياسته على الاستقامة والوضوح. كذلك كان من الصعب التكهن بزمن محدد بدقة لعملية تحوله. لكن على أغلب الاحتمالات فإن انحرافه اليميني قد بدأ تنفيذه في الفترة الزمنية من شهر كانون ثاني عام 1987 ولغاية شهر تموز عام 1988. مع ذلك فهو تابع مسيرته إلى الأمام عندما حل موعد تنفيذ «الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجذرية» التي استبدلت البنية القديمة وتحولت إلى معول هدم منظم إلى أن وصل الأمر إلى تدمير الاشتراكية وحتى الدولة السوفيتية نفسها.

إن عملية تنفيذ النهج الجديد، على أرض الواقع في مجال السياسة الداخلية

بالتدريج لكن دون موارية أدت إلى إضعاف وتحجيم منظومة التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني بهدف تمهيد الطريق أمام ظهور السوق الحرة وآلياتها والملكية الخاصة مستقبلاً. أما على صعيد السياسة الخارجية، فلقد تميز منهج غرباتشوف بالابتعاد عن مبادئ التضامن الطبقي الأممي.

كان محو الرحى في هذه الجهود يكمن في الكبح المستمر لنشاط وعمل الحزب الشيوعي وتآكل بنيته التنظيمية. والملفت للنظر في هذا المجال كانت مقالات المؤرخ روبرت دانيال حول الدراسات العلمية الأمريكية للمجتمع السوفيتي المنشورة عام 1999 دورية «دعونا نتمعن في كيفية انهيار الاتحاد السوفيتي». حيث أكد المؤرخ، أن حملة غرباتشوف الهادفة إلى إضعاف المركز سياسياً، وقبل كل شيء الحزب الشيوعي وقوة تأثيره المعنوية والشرعية وقيادته «لنشر الديمقراطية واللامركزية» والتي ارتدت عملياً وبالاً على الحزب وجلبت له إضرار لا يمكن إصلاحها.

❖❖❖

اعتماداً على ما تقدم من الطبيعي أن تظهر التساؤلات التالية: «كيف أمكن أن يحصل هذا التغير السياسي والاجتماعي المفاجئ؟ كيف استطاع شخص يحمل مثل هذه لأفكار والتصورات أن يصل إلى منصب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي؟ وكيف تمكن من البقاء في منصبه ذاك والاستمرار في نهجه دون أي معارضة تذكر وبالرغم أن سياسته أدت إلى نشوء أزمة اقتصادية خانقة عام 1988، إضافة إلى ظهور الحركات الانفصالية والتعصب القومي الدامي في العديد من الجمهوريات الاتحادية».

تطرق إلى هذا الموضوع الباحث الانكليزي أ. براون في كتابه «دور غرباتشوف (المطبوع في جامعة اكسفورد عام 1997). وفي تلك اللحظة كان من واجب اللجنة المركزية أن تقيل غرباتشوف من منصبه عند أول إشارة إدانة من قبل المكتب السياسي يستشف منها موقفاً معادياً مهما كان صغيراً تجاه الاشتراكية أو الشيوعية».

عند الحديث عن المرحلة الأخيرة من تاريخ الاتحاد السوفيتي أي في الأعوام

(1985-1991) فإن أول ما يلفت النظر بشكل واضح هو مظاهر التفكك والخراب الذي ظهر جلياً في أعوام 1989-1991، وكذلك اشتعال الإضرابات ذات الطبيعة الاتنية والتظاهرات الحاشدة (بغض النظر عن طبيعتها وأهدافها) والطوابير الطويلة للحصول على الخبز، وإضرابات عمال التعدين... مع العلم أن الأحداث لم تكن مفهومه حينها ولم تفهم حتى هذه اللحظة وسبب استمرارها لمدة عامين 1987-1988.

هنا على وجه الخصوص بدى أنها «مرحلة انتقالية للبريسترويكا» حيث حصلت التغيرات الحاسمة ذات الطابع السياسي والطبقي. وأهم عناصرها هو استبدال 70 سنة من عادات النضال الطبقي الثوري ضد الرأسمالية إلى نهج الاستسلام الكامل أمامها.

إضافة لذلك، وكما قد أسلفنا، أن هذا التحول الانقلابي أتي بعد تاريخ طويل من التنازلات الإيديولوجية أمام الرأسمالية على الصعيد الداخلي والخارجي على حد سواء.

مع حلول أعوام الخمسينيات فإن هذه النزعة من التنازلات في الاتحاد السوفيتي أخذت في التبلور والاتساع على الصعيد الاجتماعي. في تلك المرحلة أجريت العديد من المحاولات الجادة «لإعادة النظر» في محتوى النظرية الماركسية اللينينة وفي أسس بناء الاشتراكية. أن ذلك التراجع الإيديولوجي أمام الرأسمالية لم يحصل بمحض الصدفة، بل بسبب فعالية «السوق الحرة» والاقتصاد المعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. مع العلم أنه وفي مستوى محدد تعايشت الملكية الخاصة واستمرت في النشاط في البداية في ظل الاشتراكية.

في الفترات اللاحقة، فإن موقف الدوائر الحكومية والمسؤولين الحزبين والذين أظهروا ميلاً للبحث عن طرق «أكثر سهولة» لحل مشاكل التنمية في البلاد عبر التنازل أو «التوافق» مع الرأسمالية حصلوا على دعم إضافي وذلك لوجود صعوبات مالية في تمويل خطط التنمية بسبب إعطاء الأولوية للإنفاق العسكري الذي يحقق التفوق الإستراتيجية تجاه الغرب. وخصوصاً بعد تولي ريغان الحكم في أمريكا الذي تميز بسلوكه العدواني الشديد تجاه الاتحاد السوفيتي، وهذا أجبره على زيادة إنفاقه العسكري. على أغلب الأحوال ومع حلول قدوم النصف الثاني من

ثمانينات القرن الماضي فإن تلك الدوائر قد أتتها الفرصة السانحة لتنفيذ أفكارها دون مواربة لأخذ البلاد نحو اليمين كأسلوب لإيجاد الحلول واتخاذ القرارات الهامة جداً المتعلقة بمستقبل البلاد والحزب والشعب والإمكانيات والثروات.

❖❖❖

وهكذا نجد أن غرباتشوف ومنهجه السياسي على أية حال لم «يهبطا من السماء». بل بكل بساطة فإن غرباتشوف هو من واتته الفرصة المناسبة لأحداث هذه «التحولات» السياسية والاقتصاد من خلال تنفيذ «حملة من الأفكار الانقلابية الجريئة التي تولدت منذ أمد بعيد وتبحث عن أسلوب تنفيذها بشكل سلمي» سواء في أسلوب بناء الاشتراكية أو داخل هيكلية الحزب والدوائر الحكومية أو المنظمات الشعبية. في عهد ستالين، وكذلك في السنوات الأولى بعد عزل خروتشيف من منصبه، فإن مثل تلك الأفكار قد تراجعت وتقلص عدد مناصريها في البلاد. مع العلم وكما أثبتت مجريات الأمور، فإن مناصري التحرر الاقتصادي لم ينقرضوا تماماً، بل «تقوقعوا» على أنفسهم مؤقتاً بانتظار الفرصة المواتية.

حول هذا الموضوع كتب الصحفي العامل في جريدة «واشنطن بوست» روبرت كيزر حول غربتشوف التالي: «كان توجه غرباتشوف وسعيه لكسب ثقة الرأي العام الغربي مفاجئاً تماماً، مع العلم أنه على أرض الواقع نجد أن الخط الإصلاحي داخل الحزب ولد مع تأسيسه، وان نيكولاي بخارين كان الأب الروحي لهذا النهج الإصلاحي في بداية العهد السوفيتي، وبالرغم أن لينين وجه إليه بعض الانتقادات، إلا أنه عمل إلى جانبه لسنوات عدة وحان بذلك على شهرة واسعة كأحد أكبر القادة الحزبيين احتراماً».

في عامي 1987-1988 قام غرباتشوف في واقع الحال بنزع القناع الإيديولوجي الماركسي اللينين الذي كان يتستر به وكشف عن وجهه الحقيقي بعد أن أجاد التمويه في بداية استلامه للسلطة في الاتحاد السوفيتي، وشرع في تنفيذ أدوار مغايرة جذرياً. لقد أصبح شخصاً آخر تماماً.

إن المسلمات الأساسية «للخط الجديد» الذي انتهجه الأمين العام السابق للحزب الشيوعي السوفيتي، كان له ورواجاً ليس بالقليل منذ عهد خروتشيف.

لكن ما يميزه عن خروتشيف، في أنه تمكن من الاستمرار سياسياً لفترة أطول وحتى العقد الأخير من القرن العشرين ولقد نجح في تدعيم موقعه، لكن كانت العواقب كارثية بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتي في تلك الفترة.

من المهم جداً أن العلم جوهر تلك الأفكار ومنذ أمد بعيد كان مصدرها مجموعة محددة من المثقفين وبعض الدوائر المهتمة بهذا الشأن حين رفعوا مطالب سميت «ليبرالية أخلاقية»، تدعوا إلى التقليل من الدور الإيديولوجي للحزب الشيوعي السوفيتي وقد تصل إلى وجهة النظر البرجوازية «الليبرالية الديمقراطية» والحد من شعارات الصراع الطبقي والتضامن الأممي والإعجاب بكل ما هو غربي.

لا يوجد شيء أكثر بعداً عن الحقيقة مثل اعتبار أن مثل تلك «الأسس» والمسلمات على أنها نتاج «التعصب القومي الروسي أو غير الروسي»، بينما هي في الحقيقة دعوات معادية للشيوعية والسوفيتية. أنها وبكل تأكيد من نتائج عمل المراكز الغربية المتخصصة بشن الحروب الإيديولوجية والإعلامية ضد الاتحاد السوفيتي أو عبارة عن صدى للمخططات الغربية المناوئة له.

أما ما يخص المعالجة المباشرة أو نشر مثل تلك «الوصفات» ووجهات النظر التي تعكس صدى المخططات الغربية بما يتوافق مع الواقع الداخلي للاتحاد السوفيتي، فكان يتولى مهمة القيام بها مجموعات محددة من المثقفين والتي قد تصل ارتباطاتها إلى «الصفوة الحاكمة» التي لها إمكانية التواصل مع الغرب وتملك نوعاً من التأثير في الداخل. أن ذلك أظهر تأثيراً قوياً في مجال قولبة الرأي العام على المستوى السياسي وتوجيه الاقتصاد. وهنا بالذات تم إقامة رأس الجسر للنفوذ ونشر «محاسن» وإيجابيات التخلي عن «المركزية». لكن فيما بعد دار الحديث عن تغيير الأنماط «القسرية والعنف» كسبيل وحيد لتحقيق التطور والنمو والذي يمكن ترجمته من الناحية الاقتصادية إلغاء الاقتصاد الأحادي ذي التخطيط المركزي والانتقال إلى «اقتصاد السوق الحر» والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

وفق هذا السياق أيضاً تم التحدث عن «ضرورة» إظهار محاسن وإيجابيات المنظومة الجديدة بالدرجة الأولى. هذه العبارة كان يتم ترديدها مراراً في عصر غرباتشوف. والتي كان يقصد منها بالأساس من حيث الجوهر ما يسمى

«اشتراكية القوى المنتجة».

تحليل موضوعي جداً حول هذا التصور تمت صياغته بشكل علمي من قبل الباحث ديلي ليوس غارسيا والذي يلقي الضوء على الأزمات الاقتصادية ومسألة الديمقراطية في كوبا (المنشور عام 1999 في هافانا في دورية «كوبا في تسعينيات القرن العشرين»). تضم هذه الدراسة نقداً لبعض أسس ومفاهيم الماركسية في مجال الإنتاج الاجتماعي باعتباره المكون العضوي لتطور ونمو القوى الإنتاجية من ناحية أولى والمتعلقة بطبيعة البيئة المسيطرة على قوى المجتمع الإنتاجية من ناحية ثانية. وهذا كما هو معلوم يعد أحد أبراز الأعمدة الأساسية للنظرية الماركسية في عملية بناء العالم والمتعلقة بطبيعة وبنية المجتمع وتجربته العملية الاقتصادية. أن «إخراج» قوى الإنتاج من التركيبة العامة لمفهوم أساليب الإنتاج، يعني في الواقع القسم الآخر، وبشكل مباشر المرتبط بمفهوم الازدهار الاجتماعي والتقدم وضرورة تطوير وتحسين العلاقات الإنتاجية. أما التخلي عن التقسيم الطبقي في المجتمع يعني إلغاء التناقض والصراع الطبقي الذي يعد دون شك الخطوة التي لا غنى عنها في هذا الاتجاه.

ينتج لدينا بهذا الشكل وبهدف تحقيق قفزة مرحلية لتطور الاتحاد السوفيتي، فإن الأغلبية الساحقة من كوادر الحزب الشيوعي كان همهم الأوحد هو كيف يمكن زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي. لكن تبين فيما بعد أنهم نسوا ضرورة الإشراف والسيطرة الدائمة على آليات اقتصاد السوق والقطاع الخاص. هذا الإهمال تبين أنه ليس قد اضر بالاقتصاد فحسب بل كان تأثيره قاتلاً ولم يتحقق النمو ولا الزيادة في الإنتاج.

❖❖❖

إن ذروة هذا النمط من التفكير والذي تم اتباعه في عامي 1987-1988 من قبل غرباتشوف وبطانته والذي تمت تسميته «بالاتجاه الجديد» يضم الاتجاهات التالية:

-أولاً رفض «إصلاح الحزب» والاستعاضة عن ذلك بإلغائه وأبعاده عن السلطة؛

-ثانياً تم استغلال شعار «نشر الشفافية» والعلنية، باستخدام وسائط

الإعلام الجماعية، بهدف شن حملات دعائية معادية للشيوعية وللاشتراكية ولكل ما هو سوفيتي؛

-ثالثاً من خلال الحملات الإعلامية الغير محدودة، حصلت محاولات لرد الاعتبار للملكية الخاصة وللنشاط الاقتصادي الحر.

كما هو معلوم، في أول مراحل «البيريسترويكا» في عامي 1986-1985، قامت وسائل الإعلام الجماعية التي كانت في وقتها تحت سيطرة الحزب الشيوعي بشن حملة ضد «الفساد، والأخطاء والتقصير» أثناء العمل وضد حماية الفساد والانحراف من قبل كبار المسؤولين، طالت الحملة أيضاً الشكلية في تدريب الكوادر وطريقة تحضيرهم غير الناجعة، وكذلك الضعف في التثقيف الإيديولوجي.

جواباً على تلك الانتقادات اتخاذ إجراءات خاصة في مؤتمر الحزب الشيوعي السابع والعشرين حول إجراء تعديلات داخل الحزب. لقد تم البحث من قبل المؤتمر لتشكيل لجنة جديدة لصياغة برنامج ودستور للحزب الشيوعي السوفيتي. بالمقابل أصبح من الطبيعي تقوية برامج النقد والنقد الذاتي. كذلك تم البحث في إجراء جديد لتقوية دور النقد وكذلك النقد الذاتي. والبحث في طريقة جديدة لتفعيل أسلوب القياد الجماعية، كذلك تم التأكيد على عدم التهرب من تحمل المسؤوليات، كما تم إصدار دعوات خاصة أن يقوم أعضاء الحزب بشكل صارم بمراقبة أفعال وتصرفات كبار قادة الحزب.

بالرغم من كل ذلك لم يعر غرباتشوف أي اهتمام لمقررات وتوصيات الحزب ولم ينفذ أي منها. وبدلاً من ذلك اعتبر في عامي 1988-1987 من خلال خطبة أن الحزب الشيوعي هو السبب الرئيسي في عرقلة وتعثر الإصلاحات، بعد ذلك أعلن قرارة في البدء بتنفيذ «الإصلاحات السياسية الجذرية» الهادفة إلى إضعاف موقف وتأثير الحزب الشيوعي. جميع الحملات التي قادها غرباتشوف ضد الحزب كانت بحجة التخلص من الستالينية. هكذا تصرف غرباتشوف.

في الكتاب الصادر عام 1989 في نيويورك بعنوان «الشفافية» يؤكد الكاتبان ستيفن ف. كوين وكاترينا فان دين كيفل، أن الزعيم السابق

خروتشوف هو أول من استخدم هذا «السلاح» ضد خصومه السياسيين داخل الحزب سواء في عام 1956 وفي عام 1961. اقتداء بذلك قام غرباتشوف ويعقوبليف في عامي 1987-1988 بحملة إخضاع وسائل الإعلام العامة لسيطرتهما الشخصية والتي أخذت تشن الحملات ضد الحزب الشيوعي وتاريخه.

بعد ذلك وبنفس الأسلوب تعاملوا مع الاقتصاد. وفق خطة ممنهجه وبمباركه غرباتشوف أخذت تشن الحملات الدعائية ضد نمط الاقتصاد الاشتراكي السوفيتي وتحميل الجهات الرسمية المسؤولة عن الإحصاء في إخفاء «الحجم الحقيقي» للمشاكل والأزمات الاقتصادية التي تجتاح البلاد، على الأرجح أنه كان من الضروري بالنسبة إلى غرباتشوف الإيحاء للشعب أن المشاكل الاقتصادية كانت أكثر «عمقاً وكارثية» مما يظن على صعيد الواقع وأن السبب في ذلك يكمن في الأسلوب الستاليني، الذي نتج عنه ندرة السلع والركود والانهيار الاقتصادي.

❖❖❖

لقد أصبحت إستراتيجية غرباتشوف أكثر وضوحاً في عدائه للاشتراكية، إضافة لذلك استخدم أسلوب «نعت خصومه السياسيين» في الحزب «بالستالينية» في صراعه معهم وحتى ضمن المكتب السياسي. من خلال استخدام أزلامه والاتهامات المفروضة سعى لإضعاف موقع ليخاتشيف وأنصاره في نظر المجتمع.

أن علاقة غرباتشوف مع ليخاتشيف في شهر شباط عام 1987 قد تضررت كثيراً وهو المسؤول المباشر عن أجهزة الإعلام وذلك بسبب إصرار غرباتشوف على إضعاف الدور القيادي للحزب من خلال الإعلام. لقد نصحه ازلامه في هذه المرة أيضاً إلى ضرورة زيادة نقد ستالين «والستالينية».

حسب رأي المارشال ي. غولدمان الذي تضمنه كتابه «لماذا فشلت البريسترويكا» الصادر (عام 1991)، أن انقلاب من هذا النوع، يعد على أقرب تقدير عبارة عن رفض للتصريحات العلنية التي صدرت قبل 6 أشهر من قبل غرباتشوف نفسه والذي دعي إلى «عدم النبش في الماضي». من المؤكد أن غرباتشوف استخدم أسلوب التهجم على ستالين بهدف جعل المجتمع يتعاطف معه لإزاحة مناصري الاشتراكية الحقيقيون من قادة ومسؤولين، أن المؤرخ ستيفان

كوتكين من جامعة أكسفورد البريطانية يؤكد أن هدف غرباتشوف كان خلق تحالف موالي له من الأشخاص المعادين لستالين يؤيدونه في إعادة تشكيل الاشتراكية وتطويرها... بينما كان الهدف الحقيقي هو تدمير الاشتراكية»..

لقد انتفت الحاجة إلى ذلك الدعم الجماهيري بعد أن استخدم غرباتشوف العداء للستالينية للسيطرة على وسائل الإعلام العامة وذلك بعد عام 1987، والتي أصبحت تحت سيطرة الأيادي المعادية للشيوعية والاشتراكية. بعد ذلك قدم غرباتشوف اقتراحاً إلى اللجنة المركزية للحزب لتقليص حجم الحجوزات الحكومية الصناعية بمقدار 50٪ بحجة تصريف السلع المخزنة في المستودعات وبيعها في الأسواق.

وكما يتذكر ايغور ليخاتشيف في كتابه، أن أي محاولة لمناقشة أو الاعتراض على تلك الإجراءات، كانت تقوم وسائل الإعلام المعادية للاشتراكية التابعة إلى يعقوبليف بإخمادها في مهدها. أن وسائل الإعلام تلك قامت بخداع وتضليل الناس والتعتيم على تلك الجرائم، ومن حاول الاعتراض نعتوه بأنه ستاليني ومن الانعزاليين المذنبين اللذين تسببوا بالأزمات الاقتصادية، لذلك كان أعضاء المكتب السياسي يضطرون على الموافقة على مقترحات غرباتشوف التي تشكل «قفزة إضافية في المجهول» والتي أوصلت البلاد إلى طريق مسدوداً لم تعرف سبيلاً للخروج منه حتى هذه اللحظة.

إضافة إلى غرباتشوف فإن المسؤول الثاني عن الكوارث التي جلبتها «البريسترويكا» كان السيد الكساندر يعقوبليف وهو «الشرير الثاني» الذي ساهم في تدمير الاتحاد السوفيتي. أن حضوره السياسي وتأثير أصبح ملفتاً للنظر بعد عام 1987. لقد قام بدور «المهندس» لتلك الإصلاحات، والعراب المباشر لتوجهات غرباتشوف السياسية، والتي أدت إلى تهميش دور الحزب الشيوعي السوفيتي في قيادة المجتمع والبلاد، وإلى دعم العناصر المعادية للاشتراكية والذين لديهم نزاعات رأسمالية لاستلام المناصب الحساسة في الحكومة. قسم من أولئك العناصر تم اختيارهم من مجموعات المثقفين المعروفين في المجتمع باتجاهاتهم اليمينية. ان ملفات الآخرين منهم سوف تحفظ طويلاً في خزائن مهندس «البيريسترويكا».

حسب تصريحات يعقوبليف نفسه الذي أكد أنه ينتمي إلى حزب «الاشتراكيين الديمقراطيين» المعادي للحزب الشيوعي. من الواضح أنه في الدوائر «الإصلاحية» يعد من الأشخاص ذوي المواصفات المطلوبة جداً. كذلك الأمر على سبيل المثال، فإن السيد غريغوري شاخنزاروف أحد كبار مستشاري غرباتشوف، أحب أن يعلن دائماً أنه ينتمي إلى «حزب الديمقراطيين الاشتراكيين» منذ ستينيات القرن الماضي. وحسب شهادة المحلل السياسي الإنكليزي أ. براون ومن خلال كتابه «ظاهرة غرباتشوف» فإن غرباتشوف نفسه اعتبر أن الاشتراكي رئيس الوزراء الإسباني في حينه فيليب غونزاليس وكذلك مساعدة اناتوكيا تشرنيايف أصدقاء مقربين له وهما «اشتراكيين ديمقراطيين» أما ما يخص تقييم أ. براون وحسب رأيه فإن السيد تشرنايف يعد من القادة والمفكرين الذين «لا يخفون عقيدتهم السياسية الليبرالية». كما أن المؤلف د. اغستينو يؤكد في كتابه «ثورة غرباتشوف» المنشور عام 1995، أن «تشرنايف، شاخنزاروف ويعقوبليف هما بشكل خاص من كان يكتب نصوص خطابات وأحاديث غرباتشوف الموجهة إلى الشعب ونشاطاته المختلفة. وحسب ملاحظات الكاتب براون، فإن جميع الإصلاحات والتغييرات التي قام بها غرباتشوف وأهم المفاهيم السياسية المتعلقة بـ «البريسترويكا» تمت تحت الإشراف الإيديولوجي المباشر لالكساندر يعقوبليف.

❖❖❖

على غرار ذلك فإن غرباتشوف وبنفس الأسلوب في البداية كان متحمساً لضرورة تطبيق أنماطاً مختلفة من أشكال الملكية الاشتراكية. ثم أخذت التعابير الاشتراكية تدريجياً ومع مرور الزمن تختفي من قاموسه إلى أن أخذ يدعو إلى أنماطاً مختلفة من «الملكية الخاصة». أيضاً كان يدعو في البداية إلى إقامة «الدولة الاشتراكية العادلة» ثم سقطت كلمة الاشتراكية لتصبح إقامة «الدولة العادلة».

أيضاً كانت الدعوات في البداية لتطوير إمكانيات «السوق الاشتراكية» ثم بعد حين تحولت الدعوات لتصبح الاشتراكية السوقية ثم إلى «اقتصاد السوق» والذي يعني مفهوم الاقتصاد الرأسمالي. (في الحقيقة تبين أن كل ذلك ليس أكثر «من وقفه مؤقتة» في سياق الخطة التكتيكية الهادفة لتحقيق الهدف المنشود إلا

وهو «اقتصاد السوق».

من الواضح أن استخدام «منهجية ومبادئ» يعقوبليف وسيطرته على وسائل الإعلام العامة أدت إلى إيقاظ «التعصب القومي» والانعزالية وخلق بؤر توتر اتنية وصراعات قومية وعرقية وخصوصاً في الجمهوريات الاتحادية غير الروسية. في كتابه يقوم أ. براون بتوضيح أساليب غرباتشوف و«التكنولوجيا» التي اتبعها لخلق بؤر التوتر والصراعات، ومنها على سبيل المثال، إن يقوم بعرض فكرة محددة أو مفهوماً ما والتي تكون خلال عشرات السنين من الحكم السوفيتي قد نسيت أو خرجت من التداول لأسباب شتى ضمن المجتمع أو من القاموس السياسي لقد تم استخدم هذا الأسلوب للمرة الأولى بعد انتخابه لمنصب الأمين العام للحزب، إذ يقوم باستخدام التعبير لتوضيح الفكرة ثم يضيف إليه كلمة «اشتراكي» للتمويه.

ثم يصبح معنى ومضمون «تلك المفاهيم المبدعة» عرضة للشرح والتوضيح الإضافي وإظهار منافعها ومحاسنها من جانب «الصفوة الإصلاحية» المبجلة التي تعتبر نفسها تمثل الطبقة المثقفة. من خلال هذه «المعالجة المضاعفة» ومع حلول عام 1988 فإن كلمة «الاشتراكية» أصبحت خارج قاموس التداول بشكل كامل.. وما يدهش من تصرفات غرباتشوف ليس الأشياء «المستحدثة» وما يتبعها من تعابير جديدة فحسب، بل وقدرته على منح «المواطنين أفكار غريبية ودخيلة على اللينينية من خلال إضافة كلمة «الاشتراكية» عليها أو ما يشابهها من هذا القبيل. بعد سنة أو سنتين أضحت هذه الإضافات لا داعي لها، بحيث أصبح الشعب يقبل أي شيء يسوقه غرباتشوف بدون أدنى اعتراض».

هذه التصورات والملاحظات ذكرها ليخاتشيف في كتابه.

❖❖❖

بعد عام 1987 أصبح يعقوبليف يعمل بشكل مكشوف وسافر ضد الاشتراكية. تحت إشرافه ومشاركته الشخصية تم رفع شعار «التعايش السلمي» باعتبار ذلك شكل من أشكال الصراع المتعدد الجوانب وباستخدام كافة الإمكانيات ضد الرأسمالية ما عدا الأسلوب العسكري، والذي اتخذ طابقاً مغايراً تماماً. على اعتبار أن ذلك «مفروضاً على الجميع» في الظروف المعاصرة وما تتضمنه من «قيم إنسانية عامة».

إن عملية البحث والتقصي ثم استخدام مثل هذه المفاهيم في التداول، أشبه ما تكون مقصودة إلى حد كبير. على سبيل المثال في الكتاب الذي نشر عام 1943 في نيويرك للكاتب غ. سيلسام بعنوان «الاشتراكية أخلاق» والذي يعتبر أن صفات تعتمد على المبادئ اللينينية مثل القيم الطبقية لطبقة الكادحين مثل الصداقة والتضامن والتعاون المشترك ووحدة نضال الطبقات الكادحة... الخ. تكتسب قيمة إنسانية عامة وشاملة، كما أن الاشتراكية هي مثل وقيم عليا سوف تنتشر وتعم البشرية. كذلك فإنه وحسب تعاليم لينين مطلوب من الطبقة الكادحة بشكل خاص أن تتحلى بنمط من الأخلاق ذات الطابع الطبقي والإنساني بشكل عام، أي ما معناه أن يحقق الفائدة والمنفعة لجميع البشر على سطح الأرض.

وهكذا نجد أن محصلة عمل يعقوبليف والسياسة العملية لغرباتشوف وأفكارها حول «الشمولية والقيم الإنسانية» كانت ترمي في جوهرها إلى تنفيذ مؤامرة ضد الاشتراكية والتحالف مع قوى الإمبريالية. من الواضح تماماً ومن أجل تحقيق أهداف «الاشتراكية الديمقراطية» تم رفع شعار «البيريسترويكا» (أي إعادة البناء) ثم حذفت من الشعار كلمة الاشتراكية ليصبح «نشر الديمقراطية» وحسب. لقد هدفت تلك المساعي يصوره خاصة إلى التقليل من الدور الذي يلعبه الحزب الشيوعي في قيادة وتوجيه المجتمع السوفيتي.

وفق هذا السياق فإن الاشتراكية بالنتيجة النهائية أضحت ليست أكثر من «خيار» مع العلم أن الحديث قد دار بعيداً عن تحقيق النمو والازدهار الفعلي في المجال الاقتصادي والاجتماعي على أساس ما هو قائم وموجود من بنية أساسية، ثم تطويرها لاحقاً، وكان الهدف مجرد «السعي» لتحقيق العدالة الاجتماعية عموماً.

بنفس الأسلوب نصل إلى نتيجة الانخفاض الفعلي في حدة التوتر العالمي، وانتشار مناخ من الأمن والتعاون المشترك والمنفعة المتبادلة بين الدول الاشتراكية والرأسمالية في أوروبا، لدرجة أنه وبقدرة قادر كادوا أن يعلنوا حدود «البيت الأوروبي المشترك». علماً أن كل ذلك أصبح ممكناً بفضل تفوق المنظومة الاشتراكية وازدياد دورها على الصعيد الدولي، وقوتها بفضل عمل وكفاح وجهود شعوبها.

إن مفهوم مثل عبارة «البيت الأوروبي المشترك» وكما يعالجه بمنطقية الكاتب جيري هيو في كتابه الذي عنوانه «الديمقراطية والثورة في الاتحاد السوفيتي في الأعوام «1965-1990» والذي يقول فيه «ما عدا الاهتمام العام في الحفاظ على السلم العالمي بشكل متبادل، يفترض إضافة لذلك العمل على إيلاء الاهتمام لتبادل المنافع والمصالح المشتركة، والتبادل التجاري، وعدد آخر من مجالات التعاون المشترك». وللأسف لم يتم الوصول لمثل ذلك التعاون لا في أوروبا ولا في بقية أرجاء العالم، لا في الماضي ولا في الحاضر.

وفق نفس السياق يتحدث ليخاتشيف في كتابه، حول نفس الموضوع أيضاً قائلاً «لقد كانت تتغير الألفاظ والمفاهيم بهدوء وبشكل منتظم ولم يسلم من ذلك حتى جوهر ومضامين أسس المذاهب السياسية والاقتصادية الإستراتيجية في عقيدة الحزب والدولة. كل تلك المفاهيم تم قلبها وتحريضها. حول انهيار الاتحاد السوفيتي ينشر الكاتبان م. ايلمان وف. كانترفيتش دراسة في مجلة «بحوث آسيا وأوربا) في (عدد آذار 1997) التالي: «على كافة الأحوال، لقد دارت حرب حقيقية ضد العقيدة الرسمية... مع العلم أنها قد بدأت قبل زمن طويل، قبل أن يتم اتخاذ القرارات الجذرية في الحزب».

بالفعل وحتى بداية عام 1987 وجدت في ذلك الوقت أقلية في تعداد المكتب السياسي في حينها (يتصفون بتوجهات إصلاحية، لكنهم كانوا بعيدين عن التحريف والنفاق)، أن غرباتشوف وازلامه (خاطروا بمصيرهم عندما قاموا بتحريف مضمون وأفكار البيريسترويكا) بشكل جذري عندما رفعوا شعار «معاداة الستالينية». حول هذا الموضوع كتب الصحفي الأمريكي روبرت كيزير في كتابه حول غرباتشوف عام (1991) التالي:

«بدون شك، أن غرباتشوف ويعقوبليف وشفردنادزه ومن يعمل لحسابهم كانوا أكثر عبقرية ونشاطاً من أعدائهم... في واقع الحال ومع حلول نهاية عام 1986 وبداية عام 1987 نجد أن غرباتشوف وحلفائه في الحزب وبعض دوائر المثقفين، أخذوا ببساطة يتصرفون كالأطفال عندما يترك العنان لهم داخل مستودع مليء بالأواني الزجاجية، حيث قاموا بتكسير كل شيء، وقع بين أيديهم، وأخذوا

يستمتعون بأصوات التكسير)، ومن المدهش أن كل ذلك التخريب حصل باستخدام وسائل الإعلام العامة وبتنسيق تام مع وسائل الإعلام الغربية ومندوبهم المتواجدين في موسكو. حول هذا الموضوع بالذات قام ليخاتشيف مراراً بالتحذير منه.

على سبيل المثال فإن مراسل صحيفة «نيويورك تايمز» في موسكو دافيد ريمنيك كانت تظهر بصماته بشكل دائم عند إجراء المقابلات الصحفية مع يعقوبليف الذي كان يدلى بشكل دائم بتصريحاته وآرائه ومواقفه السياسية في البرنامج الإعلامي المشهور في ذلك الوقت «تحقيق صحفي أمام ضريح لينين». بدون شك أن السيد يعقوبليف ومن خلال تواجده في الولايات المتحدة الأمريكية تمكن جيداً من تقييم الإمكانيات الإعلامية الهائلة التي تمتلكها صحيفة «نيويورك تايمز» في تشكيل الرأي العام في ذلك الجزء من العالم.

❖❖❖

مع مرور الزمن أصبحت الأزمات الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي تؤثر على مزاج المجتمع هناك، ترافق ذلك مع الحملات الإعلامية المكثفة المعادية للسوفييت وللاشتراكية والشيوعية، وفي نفس الوقت ازداد نشاط تجار السوق السوداء. أو ما يسمى باقتصاد الظل أو «الاقتصاد الثاني» الذي لم يكن في ذلك الوقت قانونياً. في هذا الخصوص نجد أن المؤلفان أ. جونس وف. مسكوف قد ذكرا في كتابهما «انبعاث روحية الاستثمار وتأسيس المشاريع الخاصة في الاتحاد السوفيتي» (المنشور عام 1991)، حيث تم ملاحظة انتشاراً واسعاً لشتى أنواع المشاريع التعاونية وخصوصاً في المجال لتجاري والخدماتي، وهذا لم يحصل في تاريخ الاتحاد السوفيتي منذ تأسيسه والتي تم اعتبار مثل هذه الملكية قانونية ومشروعة تماماً، وتعمل بكل حرية وبشكل طبيعي ضمن الاقتصاد. من القطاع التعاوني تحققت ما نسبة 25٪ من مجمل التجارة في البلاد على الأقل. لكنه في عام 1987 حصل في هذا القطاع متغيرات هامة، حول ذلك كتب المؤلفان التالي:

«أن القسم الأكبر من الجمعيات التعاونية الجديدة» والتي ظهرت بعد إصدار قانون «النشاط والأعمال المهنية» في عام 1987 لا يمت في الحقيقة بأي صلة ليعرف

حتى الآن من مؤسسات تعاونية. أن الكثير من مواطني الاتحاد السوفيتي لم يكن لديهم أي ثقة أنها مؤسسات تعاونية بالأساس، لقد كانت مشاريع ذات ملكية خاصة وأعطيت الشرعية في العمل باعتبارها جزء فعال من الاقتصاد الاشتراكي. وعندما توفرت إمكانية أن تكون نشاطاتها قانونية تماماً، عندها حصل «الانقلاب» الحقيقي - سواء كان ذلك في المستوى أم من خلال «الخيار الآخر» أي الاقتصاد الثاني.

حسب رأي الكاتبان المذكوران، فإن أغلب تلك المؤسسات التعاونية كانت كاذبة ومزورة وليست بالأساس إلا تنظيمات إجرامية. في المقالة بعنوان «الأزمة الاقتصادية والسياسية في الاتحاد السوفيتي» التي نشرتها مجلة Political Affairs الصادرة في شهر آب عام 1991 للاقتصادي فيكتور بيرلو والذي أكد أن عدد العاملين في التعاونيات حتى نهاية عام 1988 بلغ واحد مليون شخص فإنه وبعد مرور عام أصبح عددهم خمسة ملايين شخص. أن هذا التوسع المتسارع والغير محدود والذي أصبح غير خاضع للمراقبة، قد مهد الطريق للانتقال إلى «اقتصاد السوق الحرة». أن كل ذلك أدى إلى تقوية قوى المعارضة المعادية للشيوعية والسوفييت، إضافة إلى انهيار ثقة الناس بالحزب الشيوعي وقدرته على الدفاع عن الاشتراكية والمكاسب الاجتماعية. وفق هذا السياق، يؤكد غريغوري غرسمان إضافة كل ما سبق، أن الناس أخذوا ينظرون إلى الاقتصاد الرأسمالي بأنه المنقذ والأكثر حيوية من نمط الاقتصاد الاشتراكي ذي التخطيط المركزي الذي خبروه. (حول هذا تحدث غرسمان بإسهاب في بحثه حول نمو وتطور «الاقتصاد الثاني في الاتحاد السوفيتي» في دورية «الإصلاحات الاقتصادية في عالم الاشتراكية» عام 1989).

كل ذلك على الصعيد العملي أدى إلى تحويل «الاقتصاد الثاني» إلى جزء هام جداً من البنية المادية للمجتمع، والتي امتلكت على إمكانيات كبيرة من القدرة على التدمير السياسي في البلاد. بحيث أضحت اجتماعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي التي حصلت في شهر كانون ثاني عام 1987 هي الوسيط في تعزيز مثل هذه النزعة. وكما ذكرت المقالات الإخبارية حول نفس الموضوع والتي تفيد أنه «تم طرح سؤال حول إمكانية إجراء إصلاحات في سياسة اختيار الكوادر

الحزبية». والذي أيده الأمين العام للحزب حيث تم اعتماده.

أن النتيجة التي تمخضت عن ذلك الاجتماع العام الحزبي على صعيد الدول والحزب كانت قاتلة. كان الشعار المرفوع آن ذلك «تحقيق» المزيد من الديمقراطية». في واقع الحال كان ذلك بداية لإبعاد الحزب الشيوعي السوفيتي بشكل فعلي عن السلطة السياسية والاقتصادية. في حقيقة الأمر لقد تم تأجيل انعقاد مؤتمر الحزب العام ثلاث مرات، هذا يدل على التباين الكبير في القيادات العليا في طريقة التعاطي مع المسائل المطروحة.

وحسب رأي جون دونل والذي أعلنه في كتابه «نهاية الإمبراطورية السوفيتية وبعث روسيا» الصادر عام 1993. أن المغزى الأساسي لخطاب غرباتشوف في مؤتمر الحزب العام المنعقد في شهر كانون الثاني يؤكد على ابتعاده بشكل كلي عن السياسة التي اتبعها خلال السنتين الماضيتين بعد استلامه السلطة، مع العلم وكما يؤكد دينلوب، فإن تصرفات غرباتشوف في ذلك الوقت تميزت «بالثقة الزائدة بالنفسي واستقلالية قراراته». في مؤتمر الحزب، قدم غرباتشوف عدد من المقترحات حول إحداث تغييرات في تنظيم الحياة السياسية منها على سبيل المثال، تقديم أكثر من مرشح لمنصب السكرتير الأول للحزب على مستوى المحافظات والجمهوريات الاتحادية. كذلك تم اقتراح «ترشيح أشخاص غير حزبيين إلى مناصب عليا في الدولة». كذلك إجراء انتخابات بالغرفة السرية عند اختيار المدراء والكوادر القيادية على كافة المستويات. لقد علل غرباتشوف أسباب مقترحاته بالضعف ونواقص وعيوب الديمقراطية الاشتراكية، لقد اعتبر ذلك هائلاً يعرقل تنفيذ «إصلاحاته» المقترحة.

أما الرجل الثاني في الحزب ايغور ليخاتشيف، فلقد اعتبر أن مقترحات غرباتشوف في حال تنفيذها سوف يكون لها عواقب وخيمة، حيث اعتبر أن عملية «نشر الديمقراطية» سوف تكون خارج إطار السيطرة، وسوف تكون مستحيلة المراقبة، وسيفقد المجتمع استقراره، وتنتشر الفوضى في كل لكان وفي كل شيء.

وهكذا لم يستطع غرباتشوف تحقيق جميع مآربه في مؤتمر الحزب الذي انعقد عام 1987. لذلك أقدم على محاولة جديدة لعقد مؤتمر استثنائي للحزب قبل

دورة القادمة عام 1990، لكن اللجنة المركزية رفضت هذا الطلب. لكن محاولات غرباتشوف تكررت بإلحاح، حيث تمت الموافقة على عقد مؤتمر استثنائي للحزب في شهر حزيران عام 1988.

وكما لاحظ البروفسور دينلوب، أن الموافقة على هكذا قرار كان عملاً فائق الأهمية بالنسبة إلى إستراتيجية غرباتشوف المستقبلية. من الواضح أن هدفه كان يكمن في عزل أو تحييد المكتب السياسي نفسه، حيث لم يستطع الحصول داخله على الأكثرية المطلوبة. لتحقيق أهدافه تلك، لذا اتجه للسير على طريق مغايرة تماماً باتجاه منظومة أخرى للقيادة العليا، حيث يستطيع اتخاذ القرارات التي يريدها بدون عائق وحسب خططه هو بالذات.

لقد استخدم غرباتشوف عنصراً هاماً في تحقيق إستراتيجيته وهو الاستخدام المكثف للإعلام في نشر خطبه وأحاديثه باعتباره الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي. وهكذا وبعد مؤتمر الحزب الذي عقد في حزيران عام 1987، حيث قام بإلقاء خطبة مطولة تحدث فيها على ضرورة «التنافس» لاختيار المسؤولين للمناصب الحزبية ومن خلال الانتخابات. مع العلم أن هذا الطلب تم التأكيد عليه في مؤتمر الحزب الاستثنائي الذي سوف يعقد. وحسب تحليل الخبير جيري هيو من معهد بروكلين في واشنطن، فإن غرباتشوف سعى إلى تحويل مركز السلطة والقرار من الحزب الشيوعي إلى الأجهزة والدوائر الحكومية. «أن كل الدلائل والمؤشر تفيد أن غرباتشوف قد اتخذ قراره، بأحداث تغيرات في بنية الحزب الأساسية بحيث يصبح مركز القرار والسلطة وفق منظومة جديدة، بحيث يصبح القرار بيد الإدارة الرئاسية»..

❖❖❖

على الأرجح أنه في شهر آذار ونيسان من عام 1988 حصلت مشاكل جدية جداً في القيادة العليا للحزب تتعلق بالمشاكل المطروحة. الكثير مما حصل في تلك الفترة ظل غير معروفاً بشكل كامل. أن أعداد الأشخاص المشاركين في تلك الأحداث في تلك الحقبة وكذلك المراقبين الذين حاولوا دراستها وتحليلها كبيراً مع اتصالهم بوجهات نظر مختلفة وأحياناً متناقضة، هذا الاختلاف والتنوع نابع من

صعوبة إمكانية فهم الأمور بكل تفاصيلها وخلق تصور مقنع ومعلل حين تسجيل للأحداث التي جرت بكل دقائقها.

إضافة إلى ذلك فإنه بالإمكان بدقة تحديد الاتجاهات الأساسية لسير الأحداث ومضمونها وتسلسل تعاقبها. والغريب أنه في هذا المجال غالباً ما يحصل توافق في النتائج الختامية حتى بين أكثر المحليين والمؤلفين اختلافاً وتناقضاً في وجهات النظر.

إن أول مثال على التقييمات هي تلك المتعلقة بمكان ودور الخطط السياسية لغرباتشوف والتي أعدت للمؤتمر العام الاستثنائي للحزب الشيوعي السوفيتي الذي تقرر عقده في شهر حزيران عام 1988. هنا عملياً توافقت جميع الآراء على أنه منذ ذلك التاريخ بدأت التوترات بين دوائر الحزب القيادية العليا بالتزايد. أن عملية وضع بنود خطة العمل اليومية وكذلك تنظيم المؤتمر تدل على بداية حصول أزمة سياسية مزمنة.

من علائم حصول الانشقاق السياسي والذي حصل في تلك الآونة، هي المناقشات الحادة والمشهورة بخصوص رسالة المدرسة نينا اندريغنا من معهد البليتخنيك في لينينغراد والتي نشرتها صحيفة «روسيا السوفيتية» بتاريخ 13 آذار عام 1988 والتي كان عنوانها «أنا لا أستطيع أن أتنازل عن الثوابت». أن مضمون تلك الرسالة المنشورة يحتل مركزاً هاماً جداً في جميع الدراسات والتحاليل المتعلقة بالأزمة السياسية الحاصلة والمؤامرات الرامية لتدمير النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي. من الملفت للنظر أيضاً بهذا الخصوص الكتاب المنشور في عام 1995 للمؤلفان الكساندر دالين وجيل لابيدس والذي عنوانه «النظام السوفيتي - من الأزمة إلى الانهيار».

أما مضمون رسالة نينا اندريفنا، فلقد احتوت على انتقادات لاذعة للعواقب القاتلة لما يسمى سياسة «الشفافية» بما يخص المنظومة العقائدية والإيديولوجية للمجتمع السوفيتي. في واقع الأمر أن تلك الرسالة، عبرت عن وجهة نظر واحدة متعلقة بهذه المواضيع. ومن المدهش أن تقوم إحدى الجرائد المركزية بتخصيص مكاناً كبيراً على صفحاتها لمثل هذا الموضوع الهام. والأكثر غرابة من ذلك،

ظهور العديد من الرسائل حول شتى المسائل لمواطنين سوفييت عاديين ولا يحتلون أية مناصب سياسية ولا حتى البسيطة منه، بحيث يتسببون في **«ظروف الغلاستنوست!»** بإحداث أزمة سياسية حقيقية في دوائر القيادة العليا في المجالات السياسية والعسكرية للبلاد في ذلك الزمان...

لقد استمرت الأزمة لمدة شهر واحد. واستمر المكتب السياسي لأسبوع بعدها منشغلاً تماماً بالمناقشات حول مضمون تلك المقالات اللاذعة. ومن الطبيعي أن يتم طرح السؤال التالي: «وهل انتظرنا كل هذا الوقت الطويل لطرح مثل هذه الأسئلة وغيرها على دوائر القيادة الجماعية المتربعة على شدة السلطة في الحزب؟».

لنا عودة لهذه المسألة لاحقاً خلال بحثنا. من الجدير ذكره أنه وخلال تلك الأزمة تمكن غرباتشوف من القضاء على خصومه في المكتب السياسي من ذوي الميول «اليسارية». وهكذا نجد أن ظاهرة «نينا اندريفنا» وبالرغم من طروحاتها المعاكسة لتوجهات غرباتشوف، إلا أنها حصلت في نفس توقيت الانقلاب اليميني لغرباتشوف في خضم «البريسترويكا».

❖❖❖

بنتيجة هذا «الانقلاب الحاصل نجد أن البيريسترويكا قد ابتعدت عن المنحنى التي سارت عليه في البداية، في إكمال الطريق الذي بدأه الزعيم اندربوف والهادف إلى تحقيق إصلاحات حقيقية تصب في مصلحة الشعب وتسعى إلى تحديث وتطوير الاشتراكية. وبدلاً من كل ذلك تم سلوك طريق يعاكس التوجهات الاشتراكية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، ابتداء من تحجيم الدور القيادي للحزب الشيوعي في الدولة والمجتمع وانتهاءاً بخصخصة وسائل الإنتاج الحكومية والتخلي عن التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني.

لم يكن أبداً على سبيل الصدفة، أن تقوم صحافة الغرب والمحليين والباحثين الغربيين بكيل المديح لسياسية غرباتشوف وإبداء الدعم له، في خضم مجريات الأحداث التي حصلت في شهري آذار ونيسان عام 1988. ونجدهم يعملون مثل أوركسترا متناغمة بما يخص مضمون رسالة نينا اندريفنا حيث اعتبروها أنها «تعكس الستالينية الجديدة ومعادة السامية، والتعصب القومي الروسي». حتى أنهم

قيموها على أنها «معادية للتوجهات الإصلاحية والبيريسترويكا»، وتتبنى وبرنامج المحافظين والانعزاليين المعادين للبريسترويكا» وإضافة لذلك لقد تم كتابتها من قبل أنصار ليخاتشف بهدف وضع حد للإصلاحات وإنهاء «البيرويسترويكا».

تردد صدى هذه الأنباء بشكل واسع في جميع أرجاء المعمورة. لقد تم ذكر ذلك في «مذكرات» غرباتشوف نفسه وكذلك في كتاب أقرب مساعديه انتولي تشيرنيايف الذي عنوانه «ست سنوات مع غرباتشوف» المنشور عام 2000 كذلك الأمر وعلى نفس المنوال سأركل من المؤلفين روي مدفيديف وجوليتو كيزا في كتابهما «زمن التغيرات» المنشور عام 1989، وكذلك روبرت كيزار «كيف حصلت ظاهرة غرباتشوف» المنشور عام 1991 وكتاب اتسحاق م. برودني الذي عنوانه «معارضي البيريسترويكا» السابقين وانطونيو دي اغستينو «ثورة غرباتشوف»، المنشور عام 1998، دافيد م. كوتس والفريد فير «ثورة من الأعلى»، 1991، جوزيف غيبس «شفافية غرباتشوف»، 1999 والخ.

يجدر التنويه بشكل خاص إلى موقف ميدفيدف وكيزي الذان اعتبر أن رسالة نينا اندرفنا عبارة «عن محاولة مصغرة لانقلاب حكومي». أن تلك الإدعاءات التي تم نشرها في قمة الأحداث الحاصلة لم يثبت صحتها بأي شكل من الأشكال.

في الحقيقية لقد استخدمت جماعة غرباتشوف ويعقوبليف بدهاء ونجاح كبير قصة رسالة نينا اندريفنا في المناقشات المزمع إجراءها لأهداف الإطاحة وتحييد ليخاتشيف وأنصاره داخل الحزب والحكومة الذين يعارضون توجهات غرباتشوف وأنصاره في خطهم الجديد والمنحرف في «البريسترويكا». أن كل ذلك حصل في فترة التحضير لانعقاد مؤتمر الحزب العام الاستثنائي والذي كان قد دعى لانعقاده غرباتشوف نفسه.

على وقع هذا الضجيج وحملات الافتراء الإعلامية التي قادها أنصار غرباتشوف التي كان هدفها «ذر الرماد في العيون» للتمويه على خطط غرباتشوف للقيام بانقلابهم السياسي واللذان استخدما ستارة كثيفة من الدخان الإعلامي لإخفائه واتهام ليخاتشيف أنه هو من يحضر للقيام بالانقلاب من خلال رسالة نينا اندريفنا التي نشرتها الصحافة. وأن ما يثبت هذا الكلام ما جرى من أحداث في

تلك الشهور داخل الحزب الشيوعي والاتحاد السوفيتي عموماً. في واقع الحال هذا ما حصل وكل ما قيل أو كتب خلاف ذلك بما يخص هذا الموضوع في ذلك الوقت أو ما بعده. لا يعدو كونه عبارة عن أضاليل تم نشرها للتمويه على ما حصل من أحداث.

❖❖❖

عندما نعود ونمعن النظر في مضمون رسالة نينا اندريفنا المثيرة للجدل نجد أنها بعيدة كل البعد عن «معاداة السامية» و«التطرف القومي» والدعوة إلى «الستالينية الجديدة». بل هي عبارة عن نقد موجه ضد الانحراف في مسار البيريسترررويكا، ويعتمدون على نشر الأكاذيب والافتراءات مع تجنيد والاستعانة بكتاب مثل ي برودين وهو أحد المحللين في معهد بروكلين المشهور في واشنطن ومن على شاكلته. إضافة إلى ذلك أن تعليق الصحفي الأمريكي روبرت كيزلر على الرسالة مأخوذ من أحد خطب غرباتشوف نفسه. في النهاية تم الاستشهاد بأفراد جمل من خطابه حول «مبادئ الماركسية اللينينية». إضافة إلى ذلك، فإن رسالة السيدة نينا اندريفنا التي تم نشرها لم تحوي على أية تحليلات اقتصادية ولم تتطرق إلى مناحي سياسة غرباتشوف الداخلية أو توجهاته الدولية هو ومن حوله.

إن هذه الرسالة المثيرة للجدل، في واقع الأمر عبرت عن آراء وتطلعات إحدى المدرسات الجامعيات التي عكست من خلالها وجهة نظر الطلاب الجامعين وجيل الشباب الضائع حول مشاكل البلد والحياة داخله والتي تمت صياغتها لنقد بعض أعمال الكتاب الانتهازيين الذين ركبوا موجة عصر «الانفتاح والشفافية». وبصورة أكثر وضوحاً قصد هنا مؤلفات كتاب الدراما الإصلاحيين أمثال ميخائيل شتلوف، ومؤلفين أمثال انتولي ريباكوف، والذين غالباً يكتبون حول المواضيع التاريخية. لقد قامت اندريفا من خلال رسالتها بنقد بعض مؤلفاتهم التي تعكس تصور سلبي عن عهود تطور ونشوء الاتحاد السوفيتي ومنها فترة حكم ستالين. لقد وجهت النقد أيضاً إلى نزعتين إيديولوجيتين كانتا موجودتين في تلك الأيام وتتميزان بعدائهما الشديد للاشتراكية. حسب رأيها أن تلك النزعات عبارة عن «نيوليبرالية» (ليبرالية جديدة) و «ليبرالية يسارية» أو حركات قومية روسية من جهة ثانية.

تعتبر اندرييفا أن الاختلاف في وجهات النظر والآراء في الليبرالية المعاصرة تعري الأوهام الكاذبة لما يسمى بالاشتراكية الإنسانية، والتي يمكن الوصول إليها بدون النضال الطبقي. حقيقة، لا يوجد أي شرح لكيفية إنشاء المجتمع المثالي. بالمقابل يتم مدح «القيم الديمقراطية» بشكل كبير وكذلك منجزات الرأسمالية، في حين يتم نقد ولوم العمل الجماعي والتعاوني. بالمقابل تم توجيه الانتقاد إلى مضمون رسالة اندريفنا باعتبارها شغوفه «بمذهب الحداثة» في المجال الثقافي وكذلك تسعى لتكريس عبادة الفرد والزعيم.

وحسب رأي كاتبة الرسالة، فإن «التعصب القومي الروسي الحديث» غير قانوني، ويخلق تصورات سلبية كثيرة عن تاريخ روسيا ما قبل الثورة وخصوصاً حول واقع الفلاحين في ذلك الوقت. بهذا الشكل تم التنويه في الرسالة من جهة أولى حول نسيان أن الفلاحين كانوا يتعرضون للظلم والاستغلال، إضافة لذلك لقد اعتبرت اندرييفا، إن وجهة النظر هذه تقلل من الدور الثوري للطبقة العاملة وكذلك للتحالف الاستراتيجي القائم بين عمال المدن وفلاحي الأرياف الذي أدى لانتصار الثورة الاشتراكية والنجاح في بناء المجتمع الاشتراكي.

مع العلم أن مضمون رسالة نينا اندريفنا تتميز بالاعتدال والتوازن ومعلله جداً، وتختلف كثيراً عن كل الردود والحملات العدائية والظالمة ضد تلك الرسالة التي نشرتها جريدة «روسيا السوفيتية»، والتي تميزت بخلوها من الأدلة والبراهين عند توجيه الاتهام ضدها. لا شيء يمت إلى الحقيقة ضمن تلك الحملات المفروضة والادعاءات التي شنها كتاب في الجرائد واسعة الانتشار أمثال روبرت كيزر والتي اعتبر أن رسالة نينا اندريفنا عبارة عن دفاع مستميت عن ستالين. إضافة لذلك نستشف من رسالة اندريفنا الألم والغضب والانزعاج، يشاركها في تلك المشاعر أغلب مواطني الاتحاد السوفيتي بما يخص حملات التطهير التي تمت في أعوام الثلاثينيات والأربعينيات وتبين أنه حتى أسرتها كانت أحد ضحاياها، كذلك تطرقت الرسالة إلى عدم شرعية أو جواز عبادة الفرد التي تم إقرارها في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي تماماً كما ذكره غرباتشوف في خطابه في الذكرى السبعين لقيام ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى.

أن أول ردة فعل ناقدة على الرسالة التي نشرتها جريدة «روسيا السوفيتية» جاءت من طرف الصحفيين الأمريكيين مع اتهام بأنها معادية «للسامية».

يبدو أن ذلك الاكتشاف الكبير يعود للصحفي روبرت كيزر الذي كان يقيم في موسكو مع بعض زملائه وابلذي تمكن من الإطلاع على فحوى تلك الرسالة وجوهرها السياسي «الشامل»، أن تلك العبارات مثل الأممية في واقع الأمر تم استخدامها لتوجيه الانتقادات لمضمون الرسالة التي كانت تتحدث عن وجود معضلات وأزمات تتعلق بالتنوع القومي داخل البلاد. من فحوى رسالة اندريفنا نجد أنها بكل وضوح توجه نقدها إلى مواضيع ومسائل اجتماعية داخلية وعدم مشروعية التبعية الكاملة للغرب، وإذا كانت هذه الرسالة حملت بعض الانتقادات لا حد ما، فإنها كانت تقصد تلك الفئة التي تنتمي إلى مشارب اجتماعية وقومية ومتنوعة ولأسباب ما أدارت ظهرها ليس فقط إلى الاشتراكية والوطن بل أنها تعتبر أن الهجرة إلى الغرب هو حلمها الوحيد الذي تسعى لتحقيقه في الحياة.

إن الاتهام بمعاداة السامية في مضمون رسالة اندريفنا لم يتم إثباته على الإطلاق حتى من قبل المكتب السياسي الذي درس الرسالة وناقش مضمونها في أحد اجتماعاته.

أما ما يخص الاتهام بالتعصب القومي الروسي، فلقد وجدوا ثغرة وحيدة، تكمن في أن اندريفنا لاحظت أن القوميين بمفردهم انفردوا بالاهتمام بالمشاكل التي تعاني منها البلاد مثل تخريب البيئة، الفساد، تعاطي المشروبات الروحية والإدمان عليها.. كذلك نجد أنها وجهت نقداً لاذعاً إلى عمليات التحريف والتزوير فيما يخص التاريخ الروسي.

لم يتم إثبات أي اتهامات توحي أن رسالة اندريفنا ذات توجهات معادية «للبيريسترويكا» أو أنها «صنيعه ليخاتشيف»، هم بأنفسهم نفوا تلك الاتهامات بشكل مطلق. أن تعاطف المؤرخ جوزيف غيبس مع غرباتشوف في كتابه «شفافية غرباتشوف» المنشور عام 1999 وادعائه أن رسالة اندريفنا كانت بتوجيه من ليخاتشيف لم يستطع أحد إثباته ولم يلاق النجاح. لا واحدة من تلك المقابلات الصحفية الكثيرة التي تم أجرءها مع أناس من أقسام التحرير في صحف عديدة

أعطت أي إثبات تؤكد إدعاءاته. أن المؤرخ ستيفان كوين يؤكد من خلال مقدمته للكتاب الذي ألفه ليخاتشيف الذي عنوانه «في كريملن غرباتشوف» ويتسم هذا الشخص بأنه لم يكن أبداً من أصحاب الدسائس أو المكائد، لذلك وبكل تأكيد ليس له علاقة بقصة المقال الذي نشرته جريدة «روسيا السوفيتية» وخصوصاً أنه لا يوجد علاقة ما بين ليخاتشيف اندريفنا. حسب رأيه أن رسالة اندريفنا حوت على معلومات معينة لا يمكن لأحد الوصول إليها ما عدا كبار المسؤولين. وكذلك لم يتم تقديم أي إثبات حول ذلك.

مع أنه يجدر الملاحظة من خلال سياق وأسلوب الرسالة وحصول بعض الأخطاء في مضمونها، أنها لم تعتمد إطلاقاً على وثائق رسمية سرية، كما أراد أن يوحي هو بذلك حتى أن مؤلفين أمثال روي مدفيدف وجوليت كيزا والذي يتعاطفا مع غرباتشوف يؤكدان في كتابهما «زمن التحولات» الصادر عام 1999، أن اندريفنا استقت عباراتها من أفكارها من اسلوب الفيلسوف ايزيك ديتشر. حتى أنه لو تم اعتبار أن مقالة «روسيا السوفيتية» معادية لإصلاحات غرباتشوف، عندها كيف يمكننا أن نعلل دعوات اندريفنا للامتناع عن توجيه الانتقاد لسياسة «الشفافية» و«البيريسترويكا». أن المسألة الوحيدة والشديدة الأهمية التي ركزت عليها اندريفنا في رسالتها وحظيت باهتمام واستعداد داخل أوساط الشعب الروسي هي قضية «الدور القيادي للحزب الشيوعي السوفيتي والطبقة العاملة» وأن مناقشة هذا الموضوع كان يدور على كل شفة ولسان في عموم الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت.

❖❖❖

بالرغم من كل ذلك، فلقد اعتبر كل من غرباتشوف ويعقوبليف أن رسالة اندريفنا تشكل تهديداً خطيراً على عملية الإصلاحات، ورداً عليها بحملة إعلامية وسياسية واسعة جداً. أما ما يخص النتائج التي ترتبت على تلك الرسالة فهي التالي: بعد أيام من نشر تلك المقالة، سعى الكثير من وسائل الإعلام لإجراء مقابلات صحفية مع ليخاتشيف، في ذلك الوقت بالذات كان كلاً من غرباتشوف ويعقوبليف خارج البلاد، لقد اعتبر كتاب مثل جوزيف غبس وآخرون، أن هذه

المقابلات الصحفية حدثت في غير موعدها الدوري، وأن ليخاتشيف تقصد نشر تلك الرسالة في سائر وسائل الإعلام، وأن ذلك التصرف هو عبارة عن عمل مقصود وعدائي تجاه غرباتشوف.

أما رد ليخاتشيف على تلك الانتقادات بخصوص المقابلات الصحفية على أنها كانت مقابلات روتينية وعادية. إضافة لذلك أنها كانت مقررة قبل أسبوع من حصولها. وبما أن ليخاتشيف في تلك الفترة هو مسؤول الإعلام في الحزب، لذلك فإن تلك المقابلة كانت طبيعية تماماً، ومخصصة لبحث مجموعة من المسائل المتعلقة بعمله. في تلك المقابلة امتدح ليخاتشيف رسالة اندريفنا. وقيم إيجابياً الجريدة التي نشرتها وهي «روسيا السوفيتية» واعتبر ذلك مثال يحتذى به على قيام الصحافة بدورها في الاهتمام في المشاكل والصعوبات التي تواجهها البلاد على كافة الصعد وخصوصاً المسائل التاريخية. لقد نفى ليخاتشيف الإدعاءات التي تتهمه بأنه هو من أعطى الأوامر بنشر تلك الرسالة أو بطبع نسخ إضافية منها. أن مساعد غرباتشوف فلاديمير بولدين، ذكر في كتابه «عشر سنوات التي هزت العالم، عهد غرباتشوف..» المنشور عام 1999 أن غرباتشوف علم بموضوع الرسالة في نفس اليوم التي نشرت فيه وهو في طريقه إلى يوغسلافيا حينها علق عليها «لا بأس كل شيء على ما يرام».

لكن بعد عودته إلى موسكو، غير رأيه تحت تأثير يعقوبليف، الذي أعلمه أن بعض أعضاء اللجنة المركزية ومنهم ليخاتشيف أيدوا فحوى الرسالة وأنهم أعادوا نشرها مراراً في الأقاليم وكذلك في محافظة لينينغراد.

عندها أمر غرباتشوف بالتحقيق في الموضوع ولماذا تم نشرها في جريدة «روسيا السوفيتية». في حينها على الأغلب قرر غرباتشوف أن ينظر إلى رسالة نينا اندريفنا أنه عمل يشكل «خطورة كبيرة» واعتبار ذلك حجة لإنزال ضربة استباقية ضد خصومه في المكتب السياسي. اعتبر غيبس. أن غرباتشوف حينها وافق على اقتراح يعقوبليف بالقيام «بهجوم معاكس جوابي وعلى مستوى عال».

وحسب كلام المقربين من غرباتشوف، مثل روي مدفيدف وجولتا كيزي قام الأمين العام للحزب غرباتشوف وتنفيذاً لتلك الخطة بالاتصال بوسائل الإعلام داعياً

إياها إلى مؤتمر صحفي، حيث قام بتوجيه نقداً لاذعاً جداً إلى جريدة «روسيا السوفيتية»، بعد ذلك وكما يتذكر ليخاتشيف ظهرت شائعات عن مؤامرة يديرها أعداء البيريسترويكا بحيث يتزامن تنفيذ تلك الخطة مع زمن نشر تلك الرسالة ووجود الأمين العام خارج البلاد أثنائها.

لاحقاً وكما هو معلوم، فإن المكتب السياسي لمدة شهرين آذار ونيسان ظل يناقش رسالة نينا اندريفنا المنشورة في جريدة «روسيا السوفيتية، إضافة لذلك تم الدعوة إلى اجتماع إضافي طارئ. (هنا يجدر التذكير بمغزى ذلك الإلحاح وعدم تأجيل بحث تلك الرسالة والتي حدث بعد انتهاء الزيارة الرسمية التي قام بها غرباتشوف إلى واشنطن مباشرة، تلك الزيارة التي فاجأ بها شركاؤه الأمريكيين «بمبادرته» السلمية والتي عرض فيها بتدمير عدة أجال من الصواريخ الإستراتيجية السوفيتية ومن طرف واحد والتي لا مثيل لها عند الغرب. بالمناسبة أن تلك المسالة ذات الأهمية القصوى لم تدرج للبحث في اجتماع المكتب السياسي. لكن رسالة المدرسة الجامعية البسيطة تم بحثها عدة مرات ولفترة طويلة حول الآثار الخطيرة المزعومة لتلك الرسالة).

حسب معطيات الأرشيف فإن المكتب السياسي بحث تلك الرسالة لمدة 5-6 ساعات في اليوم. حيث كان الموضوع اليتيم الوحيد على جدول الأعمال هو «رسالة نينا اندريفنا». لم يحصل مثل هذا على الإطلاق في تاريخ الحزب الشيوعي السوفيتي وأجهزته القيادية في هدر مثل هذا الوقت الكبير لبحث ودراسة مجرد مقال عادي نشرته إحدى الصحف.

مع العلم وحسب شهادة ليخاتشيف، فإن المناخ الذي ساد تلك الجلسات لا يشابه على الإطلاق «المناخ الديمقراطي الحر والهادئ) الذي اتصفت به «البيريسترويكا» في أيامها الأولى.أن يعقوبليف بالذات هو من حدد نغمة تلك المناقشات، لقد أصر على أن شكل ومضمون تلك الرسالة بعد «اعتداءاً وتهجماً على قوى الإصلاح». وأيضاً حسب شهادة ليخاتشيف، اعتبر يعقوبليف نفسه هو بمثابة رب البيت والممسك بزمام الأمور. أيده في ذلك فاديم مدفيديف. لقد كرسا جهديهما لإملاء آرائهما على المكتب السياسي واعتبار مقالة جريدة «روسيا

السوفيتية» لم تكن مجرد مقالة عابرة، بل عبارة عن حلقة في برنامج معد للعودة بالبلاد إلى «الستالينية» - والتي تشكل خطورة كبيرة على «البيريسترويكا». في تلك المناقشات هدف الاثنان إلى التلميح أن ليخاتشيف هو من يقف ويدعم تلك المؤامرة. وعلى الفور فهم أن تلك الرسالة موجهة إلى ليخاتشيف. وكما يتذكر ليخاتشيف فإن الصحافة المؤيدة «للبيريسترويكا» وفي توقيت محدد ومرافق لاجتماعات اللجنة المركزية نشرت مقالات تركز على مساوئ الفترة الستالينية. دائماً وكالعادة فإن موقف غرباتشوف كان مؤيداً «لموقف يعقوبليف دون تحفظ».

لقد أصبح مناخ المناقشات غير محتمل، لدرجة أن العديد من أعضاء المكتب السياسي الذين لم يكونوا مقتنعين في البداية بوجهة نظر يعقوبليف، بما يخص موضوع الرسالة، اضطروا إلى تغيير مواقفهم. أما غرباتشوف نفسه فلقد تهجم على كل شخص لم يدن «فعله» اندرييفا.

❖❖❖

لقد استمرت حملة «اصطياد الساحرات»، لمدة أسبوع ووصلت الأمور إلى حد تشكيل لجنة خاصة من قبل اللجنة المركزية للحزب، حيث تم عزل كبير محرري جريدة «روسيا السوفيتية» وكأنهم بذلك يؤكدون وجود مؤامرة حقيقية.

إحدى حيل غرباتشوف في هذا المجال أضحت وكالعادة دعوة المكتب السياسي إلى عقد جلسة بتاريخ 30 آذار، في الوقت نفسه الذي كان فيه ليخاتشيف خارج موسكو في مهمة تستمر لمدة ثلاثة أيام في أحد الأقاليم البعيدة. ومن جديد كان جدول الأعمال يتضمن بحث مسالة رسالة نينا اندريفنا. إضافة إلى ذلك، خول غرباتشوف هذه الجلسة إلى «اختبار الولاء» له ولخطة السياسي.

«كل إنسان يجب عليه أن يحدد موقفه وفي أي جانب يقف»! - هكذا خاطب غرباتشوف أعضاء المكتب السياسي الذي صدمتهم المفاجأة.

إضافة إلى ذلك لقد استخدم غرباتشوف أسلوب الضغط النفسي والابتزاز. حيث هدد بالاستقالة، لو لم يتم اتخاذ موقف محدد وواضح أو خيار «صائب» في النتيجة النهائية اضطر جميع الأعضاء على الموافقة على إدانة رسالة اندريفنا وجريدة «روسيا السوفيتية» التي نشرتها. وكذلك تم تبني توصية بإدانة كبير

محرري الجريدة فلاديمير تشيكيتين. بعد تم تبني النص الذي كتبه يعقوبليف الذي يوجه الإدانة الرسمية للرسالة من قبل المكتب السياسي. بهذا الشكل تمكن غرباتشوف ليس فقط من اهانة ليخاتشيف وعزله، بل ونشر الانقسام داخل المكتب السياسي. بالتوازي مع ذلك أجبر خصومه السياسيين على اتخاذ موقفاً دفاعياً وسحب منهم زمام المبادرة، وأظهرهم أمام المجتمع على أنهم يناصبون العداء «للبيريسترويكا» ونهجها الجديد.

في جريدة «البرافدا» عدد 5 نيسان تم نشر نص الإدانة الذي كتبه يعقوبليف بحق رسالة نينا اندريفنا. والذي تضمن «أن المقالة المثيرة للجدل التي نشرتها جريدة روسيا السوفيتية، تمكن القراء وللمرة الأولى من الإطلاع وبشكل مباشر من خلال تلك الرسالة على رفض فكرة الإصلاح من قبل الانعزاليين وانعدام صبرهم وموقفهم الديماغوجي». ثم يضيف، أن مؤيدي تلك الرسالة يقصدون الدفاع عن ستالين في الاستخدام العشوائي واللامحدود للسلطة».

في اليوم التالي اضطرت جريدة «روسيا السوفيتية» على نشر نص الإدانة الذي كتبه يعقوبليف، في عدد 15 نيسان نشرت الجريدة نفسها «نقداً ذاتياً» حول بعض فقرات رسالة اندريفنا. إضافة إلى ذلك أن العديد من الجرائد نشرت ما يدعي أنها رسائل من القراء تعبر عن انزعاجهم من مضمون الرسالة وتعكس تلك الرسائل روحية نص يعقولبليف.

المرحلة التالية من الحملة بدأت في 8 نيسان من مدينة طشقند، عندما صرح غرباتشوف «بأن مصير البلاد والاشتراكية الآن موضوع على المحك». حيث صرح أنه آن الأوان لإعفاء ليخاتشيف من منصبه وتعيين شخصاً آخر بدلاً عنه في رئاسة قسم الأعداد العقائدي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي. في جلسة المكتب السياسي المنعقد في 15-16 نيسان أكد غرباتشوف من جديد، أن نتائج التحقيقات التي تمت «بموضوع رسالة اندريفنا» أكدت أن كل شيء قد بدأ من هنا، من هذه القاعة». بدوره قام يعقوبليف بتأكيد ذلك وألقى كلمة مطولة، أكد في نهايتها أن موضوع الرسالة كان عبارة عن «منشور معادي للبيريسترويكا والإصلاحات». بدوره رئيس مجلس الوزراء في ذلك الوقت نيكولاي ريجكوف اتهم

ليخاتشيف واعتبر أنه يقوم بأفعال «خارج مجال عمله واختصاصه». مع نهاية الجلسة تبين أن خطة غرباتشوف قد نجحت «وأوقع غريمه ليخاتشيف في الشرك بحيث أصبح في عزلة تامة». في النتيجة النهائية تقرر تجريد ليخاتشيف من أغلب صلاحياته، أما مهمة المسائل الإيديولوجية وعمل وسائل الإعلام فقد أصبحت بعد ذلك محصورة في قبضة يعقوبليف. وهكذا استطاع غرباتشوف وحليفه يعقوبليف من استخدام موضوع رسالة اندرييفا كذريعة للإطاحة بعددها السياسي ايفور ليخاتشيف، مع أن العديد من المقالات الأكثر حدة في نقدها كانت تملأ صفحات الجرائد في تلك الفترة، طالت لحملة إضافة إلى ليخاتشيف العديد من مسؤولي الحزب والدولة وعلى كافة المستويات والذين اتصفوا بمواقفهم المبدئية والثابتة ضد النهج التحريفي الذي قاده كل من غرباتشوف ويعقوبليف.

إن التنكيل والقمع الذي وقع على جريدة «روسيا السوفيتية» وعدد كبير من الجرائد المشابهة لها يعطي المؤرخين تصور عن مضمون الشفافية حسب التصور الإصلاحي ودعاته وشعاراتهم الزائفة حول الديمقراطية و«استعدادهم لاستخدم كافة الوسائل والسبل لتعزيز النهج الذي يسعى لتحقيقه غرباتشوف». أن الكاتبان روي مدفيدف وجوليتو كيزا قد دونا في كتابهما، أنه بعد إقصاء ليخاتشيف، أصبح غرباتشوف ورفيقه يعقوبليف يديران اللعبة بمفردهما دون معارضة.

أحدهم إدعى أن ظهور رسالة اندريفنا جاءت لصالح غرباتشوف ، وساهمت في إقصاء غريمهما في المكتب السياسي ليخاتشيف ليس هذا فحسب بل تمكنا من الإمساك بوسائل الإعلام بشكل كامل، وبالتالي أضحت أيديهم طليقة في شن حملة أكثر شراسة ضد «الستالينية، لقد قال أحد معاوني غرباتشوف اناتولي تشرنايف سراً: « لو أن رسالة اندريفنا لم تظهر لتحتم علينا التفكير بإظهار شيئاً ما مشابهاً».

❖❖❖

إن الانجاز الذي حققه غرباتشوف ضد غريمه بسبب الرسالة التي نشرتها جريدة «روسيا السوفيتية» يعد نصراً لم يحلم به. أن إقصاء ليخاتشيف أزال كل العقبات التي كانت تعترض طريقه في تنفيذ الخطة التي سعى لتنفيذها عام 1988

في مؤتمر الحزب العام التاسع عشر. لقد جرى هذا المؤتمر بسلاسه وبحضور غرباتشوف. بعد إقصاء ليخاتشيف عن قسم الأعداد العقائدي وبالتالي عن الإشراف على وسائل الإعلام، تم تعينه في رئاسة القسم الزراعي. بعد ذلك تابع غرباتشوف مساعيه في التخلص من كافة معارضيه في المكتب السياسي. لكن في الواقع بقى بالطبع اناتولي لوكيانف زميل الدراسة القديم.

عندما يتم استخدام وإسقاط مفاهيم الجيولوجيا على مستوى الحياة السياسية والاجتماعية يمكننا أن نعتبر مؤتمر الحزب لعام 1987 كان عبارة عن هزة كبيرة أصابت طبقات لقشرة الأرضية. لكن مؤتمر الحزب العام التاسع عشر الذي عقد في حزيران عام 1988 كان بمثابة الزلازل. قبل شهر من انعقاده تسريب عشرة بنود من جدول الأعمال. لقد تم وضعها بشكل يوحي أو يعطي انطباع بأن تلك البنود على مستوى واحد من الأهمية تتمحور حول توزيع السلطات على صعيد الحزب والدولة.

لكن من لحظة افتتاح المؤتمر تبين أن غرباتشوف وبشكل واضح أراد أن يمضي قدماً بشكل أكثر مما تم إعلانه في بنود جدول الأعمال. لقد أعلن أنه سوف يتقدم باقتراح حول أحداث جهاز حكومي جديد تحت تسمية مجلس ممثلي الشعب. مؤلف من 1500 عضو يتم انتخابهم لفترة خمسة أعوام. نصفهم من أعضاء الحزب الشيوعي والنصف الآخر يتوزع على باقي المنظمات الشعبية الواسعة الانتشار. أما أعضاء مجلس السوفيت الأعلى على أن يكونوا أقل عدداً ويتوزعون على مجلسين. تم اقتراح أن نكون أعمال المؤتمر مستمرة ويقوم بانتخاب رئيس البلاد باعتباره الشخص الذي يدير السلطة التنفيذية. من المؤكد أن غرباتشوف «اخترع» هذا المنصف على قياسه هو.

هذا المقترح المثير للجدل، تمت صياغته في المؤتمر على شكل مشروع قانون. لقد تم استخدام الضغط للموافقة عليه في اللحظات الأخيرة في ختام المؤتمر الذي كان يترأسه غرباتشوف، لقد حصل ذلك بشكل غير متوقع ومفاجئ، وكما ذكر الكاتب رونالد غ. شيني في كتابه «التجربة السوفيتية» المنشور عام 1990 لقد تساءل الأعضاء بعد تلك الفعلة التي حنطوا من خلالها «الأممية» لماذا فعلنا ذلك ومن

أجل ماذا، لقد بداوا يسالون أنفسهم ذلك السؤال فور خفض أيديهم التي رفعوها موافقين على اقتراح غرباتشوف.

في واقع الأمر لا حاجة إلى مزيد من التفكير، أن الموافقة على مثل تلك التوصية عملياً تعني أمراً واحداً، هو إلغاء جميع المهام، والحقوق والمسؤوليات والواجبات التي كانت مناطة حتى تلك اللحظة باللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي. في الواقع كان ذلك هو الهدف الأساسي من انعقاد المؤتمر والذي «توجت» أعماله بذلك القرار خلال فترة انعقاده. لقد وافق الأعضاء في غفلة منهم على توصية غرباتشوف وهكذا وبشكل مفاجئ وغير متوقع خُدعت الأغلبية عندما وافقت على هكذا توصية، لأنها ألغت ما تم إنجازه من قبل المجتمع السوفيتي على مر عشرات السنين.

عملياً وخلال لحظات قليلة وقع مؤتمر الحزب العام التاسع عشر على قرار إعدام نفسه، لأنه أنهى دوره القيادي في مجال قيادة وتوجيه البلاد، إنه قرار بتسليم الدولة وأجهزتها. وهكذا أضحى مثله مثل بقية المنظمات الاجتماعية الأخرى، التي تبحث عن دور لها في البرلمان الجديد. إضافة إلى ذلك تم ترخيص العديد من الأحزاب السياسية التي تناهض التوجهات الشيوعية.

من الواضح أن تقليص صلاحيات الحزب الشيوعي، جاء لصالح غرباتشوف لأنه أصبح متحرراً كلياً من المؤسسات الحزبية التي كانت تحد من سلطته كثيراً، الآن أصبح حراً في اتخاذ القرارات التي يريدها في إدارة البلاد باعتباره وفق النظام الجديد رئيس البلاد. بعد المؤتمر مباشرة اتخذ غرباتشوف عدة قرارات تنظيمية تمنحه المزيد من السلطات على حساب الحزب الشيوعي.

وفق تلك الروحية السائدة، تم البدء في شهر أيلول من عام 1988 تنفيذ خطة خاصة بتجديد سكرتارية اللجنة المركزية للحزب بلجان من مختلف القطاعات. إضافة إلى كل ذلك، أن هذه «الإصلاحات» انتزعت من قادة الحزب إمكانية التحكم بالأجهزة التنفيذية للدولة، والذي كان بإمكانهم تنفيذ أجندتهم الخاصة والمهام التي كانت توكل إليهم. كل ذلك أدى إلى إضعاف خصوم غرباتشوف في اللجنة المركزية وحرمانهم من أي سلاح أو نفوذ يمكنهم من عرقلة مخططاته،

وعلى رأسهم خصمه القوي ليخاتشيف وأنصاره، وخصوصاً أن سكرتارية اللجان في تلك اللحظة كانت من الناحية التنظيمية والسياسية من ضمن مسؤولياتهم.

إضافة إلى ذلك أن أي تقليص في نفوذ وتأثير وإمكانيات الحزب الشيوعي السوفيتي ينعكس سلباً على الدولة والمجتمع عموماً. وهذا ما برهنت عليه مجريات الأحداث لاحقاً وللأسف. ليس عبثاً عندما أشار ليخاتشيف إلى ذلك في كتابه عندما قال: «حصلت نزعة يصعب فهمها لإضعاف قوة ونفوذ وإمكانيات الحزب الذي ما يزال على رأس الحكم».

❖❖❖

أن كل ذلك يعيدنا مرة أخرى إلى مسالة، كم من الوقت والجهد بذله غرباتشوف لإضعاف وإلغاء الحزب الشيوعي، وحسب رأي المحلل جيري هيومن معهد بروكلين، أن غرباتشوف فعل كل ذلك عن سبق إصرار وتصميم لكي يتحكم بقيادة البلاد منفرداً.

إن الكاتب ف. تاوبمان في كتابه «خروتشوف - إنسان عصره» المنشور (عام 2003) يحوي على معلومات قيمة وطريفة، يمكنها أن تحل الكثير من الألغاز والتساؤلات. من بينها أن يعقوبليف على سبيل المثال اقترح على غرباتشوف من خلال رسالة مكتوبة وموجهة إليه في عام 1985، اقترح فيها تقسيم الحزب الشيوعي إلى حزبين مستقلين الأول اشتراكي والثاني ديمقراطي وطني. هذا يذكرنا باقتراح شبيه، حين اقترح خروتشيف في فترة حكمه تقسيم الحزب الشيوعي السوفيتي إلى قسمين أيضاً، الأول يضم سكان المدن من العمال والثاني يضم سكان الأرياف من الفلاحين.

إن شخصية الكساندر يعقوبليف تعد من الناحية الإيديولوجية انعكاساً لنهج خروتشوف السياسي من جهة أولى ولنهج غرباتشوف من جهة ثانية. وكما أوشيع يعود الفضل له في طرح فكرة تقسيم الحزب الشيوعي من الناحية التنظيمية. فيما يخص المغزى لمثل هذه الفكرة يعتبره المحللون أنه شديد الأهمية.

عمل يعقوبليف في الجهاز التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي منذ عهد خروتشيف، وحسب كلام تاوبمان، فإن اللجنة المركزية قد عارضت

فكرة خروتشوف بتقسيم الحزب الشيوعي إلى «حزب عمال» و«حزب فلاحين»، حث اعتبر أغلب أعضاء اللجنة المركزية الذين اجتمعوا في شهر تشرين أول من عام 1964 أنها فكرة مغلوطة ومبهمة ولم يحصل شبيه لها في تاريخ الحزب والدولة السوفيتية، عندها قررت اللجنة المركزية للحزب إقصاء خروتشيف عن الحكم نهائياً وعزله.

يبدو أن ذلك كان معروفاً تماماً لغرباتشوف أيضاً. لهذا كان رده قصيراً ومقتضباً على رسالة يعقوبليف التي أرسلها له عام 1985 وفحواها «ما زال الوقت مبكراً». بعدها استمر يعقوبليف في صعوده في سلم المناصب الحزبية والحكومية إلى أعلى في كتابه «حقيقة غرباتشوف» الصادر عام 1997، ذكر ارشي براون رأي يعقوبليف الذي أكد أن غرباتشوف ومنذ استلامه السلطة، كان لديه مخططاً بعيد الأمد لأحداث تغييرات سياسية عميقة ذات مفاعيل كبيرة التأثير على المجتمع والدولة عموماً. وحتى فكرة يعقوبليف قد تنفع، لكن يمكن أن تتحقق بشكل آخر لا كما كان مقترحاً في السابق، بالنتيجة النهائية تحقق الهدف، ها قد تم تحييد اللجنة المركزية وأصبح محكوماً عليها بالدمار بطريقة مغايرة، لكن وفق مخطط وسيناريو معد وأكثر فاعلية.

إن الكثير من التصورات المبهمة والمتناقضة حول نشوء بعض وجهات النظر السياسية أو الخطط أو النوايا الخاصة بغرباتشوف والتي يمكن إيجاد تفاسيرها من خلال كتاب «مذكراته» والذي يحتوي على مزيد غريب من الانطباعات المبكرة أو المتأخرة، والخيالية التي يصعب من خلالها فصل الأسباب عن النتائج والوقائع عن التمنيات. وحتى أن علاقته مع اللجنة المركزية يصفها بشكل متناقض في نفس الصفحة. أحياناً يظهر الامتنان وأخرى الكره. وإذا استطعنا أن نثق في شيء من كلام ذلك الشخص فهو أنه كان ومنذ البداية ميالاً إلى اعتبار أن اللجنة المركزية للحزب هو جهاز يشوش عليه ومعادي «لإصلاحاته» ولا يعتبره بأي شكل من الأشكال أنه مصدر تسريع الحركة إلى الأمام.

ليس من الصعب التصور، أن تكتيك غرباتشوف في واقع الأمر لم يعتمد على بذل الجهد من قبله لكي يقوم بصراع من داخل الحزب لكي يقتنع الآخرين

داخله بصوابية طروحاته ومواقفه من قيادات حزبية أو ملايين الحزبيين العاديين. لكن جهوده في واقع الأمر انصبت أو كانت موجهة بشكل كامل على المكر والخداع واتباع كافة أشكال المناورات والألاعيب والدعايات الإعلامية لقهر خصومه السياسيين. وألاعيبه المفضلة وأساليبه هو التواصل المباشر مع المثقفين وكسب ودهم ودعمهم. بالمناسبة جرى ذلك من خلال استخدام أجهزة الحزب ومؤسساته. أما إذا عدنا إلى مذكراته، فلقد اعتبر أن تلك الأجهزة كانت عامل فرملة لطاقات المجتمع الهادفة إلى الإصلاح والتغيير. وبهذا الشكل لا يبقى أي مجال للشك في أن علاقته مع الحزب كانت غير صادقة، بل وعدائية مع أنه استخدم السلم الحزبي للارتقاء إلى أعلا المناصب القيادية بل نمى وترعرع في رحم الحزب الذي أصبح قائده فيما بعد ثم خانه.

إن الكاتب وليم آدم يذكر في كتابه «نهاية الآلة العسكرية السوفيتية» المنشور عام 1998، وحسب أقوال مساعد غرباتشوف انتولي تشرنيايف، لم تكن نظرة غرباتشوف إلى الحزب الشيوعي السوفيتي إلا نظرة ازدراء واحتقار. وفي أحد اللحظات الحرجة نصحه بالانسحاب من الحزب لكن غرباتشوف رد عليه قائلاً: «انتولي هل يعقل أنك لا تفهم أنني أعرف ماذا تكتب لي في تقاريرك؟ حتى أن غريغوري ارباتف، ونيكولاي شميليف ينصحوني بذات الشيء. وكما أنهم مثلك نصحوني بأن أتخلى عن منصب السكرتير العام للحزب، هل يعقل أنكم جميعاً لا تفهمون، أن «ذلك الكلب الأجرب» (يقصد الحزب) لا يجب أن تتركه طليقاً دون رباط؟ عندها فإن ذلك العملاق الضخم سوف يثب علي».

هكذا تعامل غرباتشوف مع الحزب الذي رعاه لكي يكون شخصية سياسية هامة تخدم المجتمع، أمن له كل شيء، منحه كل ما يريد، من غير ذلك الدعم الحزبي ما عساه يمكن أن يكون؟... يمكن للقارئ أن يختار العبارات المناسبة التي تصف علاقة هذا الشخص الحقيقية مع الحزب الشيوعي السوفيتي.

❖❖❖

أن أهم نقطة يجب التركيز عليها في «فلسفة التفكير الجديد» لغرباتشوف هي استسلامه التام أمام الرأسمالية. أن هذا الانقلاب الحاد في عقيدة الأمين العام

للحزب الشيوعي السوفيتي يمكن تفسيره من خلال تقييم حالته النفسية واتزان شخصيته وتصرفاته وردات فعله في المواقف السياسية والاجتماعية. على سبيل المثال أن أطباء النفس يعلمون كقاعدة، أن الإنسان يحصل على ارتياح أو نشوه (مع أنها لمدة قصيرة) عندما يقرر رفض أو معارضة أمر ما أو عندما يكف عن الصراع ضد شيء ما. وعندما نسقط ذلك على تصرفات غرباتشوف وأنصاره ونراقب التصرفات التي يقومون بها والعبارات التي يستخدمونها خلال سنوات «البيريسترويكا» عندها سوف نحصل على تصور دقيق حول حالتهم النفسية، وتقبلهم الداخلي لاقتراف حالة الخيانة والقدر مقابل الحصول على مكافآت مادية أو عند تعرضهم للضغط.

هنا يجدر الافتراض أن غرباتشوف أعطى نفسه الحق بالتصرف منفرداً ومن طرف واحد بتقديم الكثير من التنازلات تجاه الغرب ملحقاً الضرر البليغ تجاه وطنه وشعبه، هل فعل كل ذلك لكي يكسب ثناء الغرب واعترافه ومقابل منافع دعائية، لكن ذلك كان ثمنه غالياً جداً دفع من حساب البلاد. ربما بسبب ذلك أحس بالخطر وأراد أن يصرخ: «من المستحيل الاستمرار هكذا أكثر»! على الأغلب أنه قصد أولاً نفسه هو بالذات. لأن الوضع في البلاد قبل العربدة التي حصلت بسبب «السياسة الجديدة» كان مقبولاً أما الآن مع وجود حالة لا تطاق بسبب «الأزمة الشاملة» فإن الأمر أضحى مختلفاً.

إن الوعود التي أعطيت أكدت أن «البيريسترويكا» سوف تعيد البلاد إلى طبيعتها وخصوصاً «نموذجها الحديث». أن مثل تلك الوعود والدعوات في ظروف ذلك الزمان، حيث كانت الاشتراكية تضع كل طاقاتها وإمكاناتها للصراع ضد الرأسمالية ذات القوة الكبرى، كل ذلك كان يعني مع وجود سياسات غربتشوف شيئاً واحداً إلا وهو التراجع الشامل أمام الرأسمالية والخضوع لها. من الواضح وبالرغم من أن غرباتشوف كان يحتل منصب الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي، إلا أنه لم يكن مقتنعاً على الإطلاق بأن الاشتراكية هي الأكثر رقياً وعدالة من بين المنظومات الاجتماعية والاقتصادية والتي تم بناؤها وتحقيقها على أرض الواقع من عرق ودم وتضحيات أجيال عدة من ملايين العمال.

من الغريب جداً في مثل تلك الظروف أن تحصل تراجعات غير محتملة من

قبلهم في شروط غريبة وعملياً لا تفسير لها مع وجود رفض شامل لها من قبل شرائح واسعة من المجتمع وكذلك من مختلف المنظمات الحزبية وأركان الحكومة. حتى أن جزء يسير مما حصل من تنازلات لو حصل في زمن آخر أو في بلد آخر، لأنهم من قام بها بالعمالة والخيانة العظمى ويتم تحميله مسؤولية ما حصل من أضرار.

بسبب غياب المحاسبة، أضحت «جماعة غرباتشوف» أكثر غطرسة وارتياحاً وثقة بالنفس. أما غرباتشوف نفسه في هذا المجال فلقد تفوق على الجميع. إذا استخدم جميع أنواع الحيل والألاعيب لكي يعطي انطباع. بأنه سوف يقود السياسة الخارجية للدولة السوفيتية إلى مستوى راق ومتطور لفترة زمنية طويلة. لكنه جعل السياسة الخارجية السوفيتية مرتعاً لتدخل كبار السياسيين والدبلوماسيين الأمريكيين والمختصين بالشؤون السياسية.

لقد تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية العالم الرأسمالي بعد أن فرضت سطوتها بعد الحرب العالمية الثانية لعقود عدة من السنين وحتى هذه اللحظة باعتبارها الدول الأقوى والأعظم في نادي الدول الرأسمالية، لذلك كانت تتعامل مع الجميع معادلة السيد لخادمه وحسب مقتضيات مصالحها الذاتية، لكن ما أظهره غرباتشوف من تواطؤ أو استعداد لتلقي الاملاءات الأمريكية كان يفوق التوقعات وخارج عن إطار الأعراف الدبلوماسية والسياسية، لقد حول غرباتشوف الاتحاد السوفيتي الجبار الند لأمريكا في كل شيء إلى دولة أخذت تدور في الفلك الأمريكي. أن أي زعيم دولة بغض النظر عن الظروف التي تتحكم به عندما يتخذ قراراً ما، كالعادة يحاول تبرير أو إيجاد أعذار للموقف الذي اتخذه وخصوصاً إذا كان الموقف يتعلق بتقديم تنازلات ينوي تقديمها للطرف الآخر أو للدولة الأخرى. أما ما يخص التنازلات التي كان يقدمها غرباتشوف باعتباره زعيم دولة عظمى كالاتحاد السوفيتي، فليس لها تفسير وفق أي معيار من المعايير الواجب أن يسلكها زعماء الدول حتى مع استخدام شتى أنواع الضغوط، أما غرباتشوف كان يقدم التنازلات المجانية دون مبرر في شتى المجالات وخصوصاً السياسية والعسكرية والإستراتيجية.

❖❖❖

من المجالات الهامة التي قدم بها الاتحاد السوفيتي تنازلات كبيرة كانت في أفغانستان. بعد انتصار الثورة في ذلك البلد بعد عام 1979 والتي حصلت بمساعدة الاتحاد السوفيتي وخصوصاً الدعم العسكري المباشر من قبل القوات السوفيتية، حيث تمكنت أفغانستان من دحر القوى الرجعية التي كانت تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان وحتى الصين والعديد من الدول الأخرى بشتى أنواع الدعم والمساعدة. من المستغرب أنه مع بداية استلام غرباتشوف للسلطة في الاتحاد السوفيتي والحق يقال زاد من الدعم الأممي العسكري لأفغانستان. أن ذلك بسخائه وحجمه لا يعادله إلا الدعم الأممي الذي تم تقديمه للدفاع عن الجمهورية الأسبانية في أعوام 1936-1939.

في شهر أيار من عام 1986 تم تغيير رئيس وزراء أفغانستان بإبراك كارمال وعين عوضاً عنه في ذلك المنصب السيد نجيب الله، الذي تمتع بثقة العديد من أطياف رجال الدين، حاول نجيب الله توسيع الدعم الشعبي لسلطته الجديدة، لذلك تقدم باقتراح فتح محادثات تهدف إلى تشكيل حكومة تحالف وطني ذات قاعدة شعبية واسعة تضم كافة القوميات والقوى السياسية الفاعلة على الساحة الأفغانية تم اعتبار هذه الخطوة عبارة عن انفتاح النهج السياسي الجديد، بدلاً من سياسة التقوقع والانعزال ورفض المصالحة مع الآخر الذي كان يتبعها بابراك كارمال. لمزيد من المعلومات الموسعة حول فترة حكم نجيب الله يمكن إيجادها في كتاب «حرب واشنطن السرية ضد أفغانستان» للمؤلف فيليب بانسكي الصادر عام 2001. في عام 1986 ظهرت للمرة الأولى انتقادات من قبل غرباتشوف أثناء خطاباته العامة بحق سياسة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان. حول ظهور وتطور هذه النزعة يمكن التعرف عليها بالتفصيل في كتاب المؤلفة سارا مندلسن الصادر عام 1998 نيويورك. في العام التالي أي في عام 1987 بدأ كل من غرباتشوف ويعقوبليف وشفرنادزي باستخدام وسائل الإعلام لتحضير الرأي العام السوفيتي وباستخدام أساليب البيريسترويكا والشفافية لسحب القوات السوفيتية من أفغانستان. في هذا الخصوص لعب الصحفي والمراسل الخاص لمجلة «اغنيوك» في أفغانستان ازثيم بارفيك دوراً نشطاً جداً. مكن أفغانستان غمر ذلك الصحفي القراء بسيل من

تقاريره الصحفية الناقدة لوجود القوات السوفيتية هناك.

يظهر ذلك المراسل غيرته بشكل خاص عندما نجده يكتب عن الخسائر البشرية التي تصيب المقاتلين الأفغان أو القوات السوفيتية على حد سواء.

في إحدى لقاءات القمة في واشنطن أعلن غرباتشوف للمرة الأولى عن احتمال سحب القوات السوفيتية من أفغانستان. في شهر شباط عام 1988. اقترح غرباتشوف خطة حقيقية لسحب القوات السوفيتية بشكل نهائي مع بداية عام 1989. ترافق ذلك مع استخدام أسلوب الشفافية الجديد في هذا الخصوص، عندما أخذت وسائل الإعلام تنشر سيلاً من الرسائل التي تؤيد هذه الخطوة، بعدها تم نشر الكثير من رسائل أمهات الجنود السوفييت التي تدعو إلى إعادة أبنائهن من الحرب.

في منتصف عام 1988 ظهرت في مجلة «اغنيوك» مقالة ناقدة للحرب في أفغانستان للمرة الأولى، كتبها أحد كبار القادة العسكريين السوفييت.

إن التنازل وحيد الجانب واللامشروط من جانب الاتحاد السوفيتي والإفصاح عن نية الانسحاب من أفغانستان عبر عنه قادة الحكومة الثورية الأفغانية بالرفض والاستغراب وعلى رأسهم نجيب الله، كذلك وقف ضد هذه الخطوة كبار مسؤولي الحزب المعارضين للنهج التحريضي كذلك عارضته الدوائر العسكرية، إضافة إلى بعض الدول مثل كوبا وانغولا... يجدر الذكر هنا أن موقف القوات السوفيتية من الناحية العسكرية والسياسية أصبح أكثر استقراراً وتماسكاً والأفضل حالاً بكثير مقارنة مع بداية الحرب.

لقد تضائل عدد ضحايا الحرب كثيراً، بحيث لم يعد صحيحاً الإدعاء أن أفغانستان هي مستنقع فيتنام السوفيتي والذي أشاعه الغرب. بالطبع داخل البيت السوفيتي هناك معارضين كثر للحرب انجروا إلى تلك الحملات الدعائية الغربية مدعومين من الطهمة الحاكمة وعلى رأسهم غرباتشوف يعقوبليف وشفردنادزه ومن لف لفهم.

«إن مجريات الحرب لم تقررها جبهات القتال في أفغانستان، بل بعيداً هناك وبالتحديد في موسكو» - هذا كان راي المحلل العسكري الأمريكي وليم آدم. لقد اتخذ قرار سحب القوات السوفيتية من أفغانستان مقابل تعد أمريكي شكلي

بعدم دعم المقاتلين المعادين للحكومة الثورية القائمة كابول».

بالطبع لم يتم بحث مسالة مستقبل أفغانستان وإعادة بناء ما دمرته الحرب وتنميتها باعتبارها دولة مستقلة ومحايدة. إضافة إلى ذلك لم يتم الاتفاق على ضمان حياة مسؤولي الدولة وأسرهم وأنصارهم في حال تغير نظام الحكم هناك.

عند تحليل ذلك الاتفاق بتجرد عن عدالته وصحته من الناحية السياسية والأخلاقية ومخالفته للمصالح السوفيتية، نجد أنه أيضاً من الناحية العسكرية لا يوجد أي تعهد أمريكي ملزم للجانب الأمريكي. في واقع الأمر أن فصائل المتمردين الذين كانوا يقاتلون القوات السوفيتية كانوا يتشكلون من مجموعات ذات أصول قومية من السكان الأصليين الأفغان وكذلك انضم إليهم مقاتلين من الجمهوريات السوفيتية الآسيوية المجاورة لأفغانستان. لهذا السبب كانت الولايات المتحدة الأمريكية لا تبخل عليهم بالدعم العسكري والمالي وحتى بالخبراء والمعلومات الاستخبارية والتي اعتبرتهم حلفائهم الاستراتيجيين.

اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أن حلفائها المخلصين هم أولئك الأقوام، التي تقطن في المناطق الحدودية مع باكستان، لقد تم تشكيل فصائل مقاتلة قامت أمريكا بتدريبها وتسليحها بمختلف أنواع الأسلحة وحتى الثقيلة منها مثل المدرعات والمدافع الثقيلة وعلى رأسها مقاتلي طالبان (طلاب المدارس الدينية الموجودة في باكستان) قام مقاتلوا طالبان بعد انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان بشن هجوم واسع النطاق على العاصمة كابول. بعد دخولهم إلى كابول، التجاء رئيس الوزراء الأفغاني السابق نجيب الله وشقيقه إلى مقر الأمم المتحدة في كابول، لكن مقاتلي طالبان اقتحموا المقر عنوه وأقدموا على شنقهما بصورة وحشية وتركوا جثتيهما معلقة لمدة طويلة.... بعد أحداث 11 أيلول 2001 أصبح معروفاً كيف تغيرت علاقة الأمريكيين مع حركة طالبان، حيث قرر الأمريكيون أن إزالة نظام طالبان يصب في صالح مخططاتهم الإستراتيجية المستقبلية.

في 15 شباط عام 1989 غادر آخر جندي سوفيتي الأراضي الأفغانية أن الطهمة الحاكمة في الاتحاد السوفيتي لم يعد يهمها تحقيق أي مكاسب سياسية أو إستراتيجية أو أخذ فيه للشعب رغم التضحيات الكبيرة التي قدمها الجيش والشعب

لسنوات طويلة. ضاعت أيضاً وإلى الأبد كافة الإنجازات التي حققتها الحكومة الثورية الأفغانية على صعيد البنية التحتية والعلمية والثقافية والتعليمية. لقد أصبحت أفغانستان وشعبها وخصوصاً المناطق الشمالية تحت سيطرة القوى المنتصرة المدعومة من الرجعية والإمبريالية والتي أصبحت على حدود الجمهوريات السوفيتية الآسيوية. إن الأحداث الدموية التي حدثت فيما بعد داخل تلك الجمهوريات حصلت بكل تأكيد بسبب «كرم غرباتشوف» وتنازله وحيد الجانب ودون أي مقابل في ذلك الجزء الهام من العالم.

❖❖❖

إن لائحة الخيانة التي اقترفتها جماعة غرباتشوف بحق المصالح السياسية والإستراتيجية للاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية وحركات التحرر الوطنية في العالم تطول ولا نهاية لها. في الأشهر الأخيرة من عام 1988 لوحظ انقلاب جذري في بما يخص العلاقة مع حزب المؤتمر القومي الإفريقي الساعي للتحرر من الحكم العنصري في جنوب إفريقيا. وكذلك باقي حركات التحرر هناك. على سبيل المثال في ناميبيا. أن حركة التحرر الهادفة إلى تحرير جنوب غرب إفريقيا (بمساعدة الاتحاد السوفيتي وكوبا) تمكن من الحصول على إجراء انتخابات عامة بوجود قوات الأمم المتحدة وتحت إشرافها لضمان نزاهة تلك الانتخابات وعدم التلاعب بها. إلا أن وزير الخارجية السوفيتية أن ذاك أدوار شفردنادزه وكما يذكر الكاتب السوفيتي فلاديمير شوبين في كتابه «المؤتمر الوطني الإفريقي - نظرة من موسكو» قام وبشكل مفاجئ يتبني وجهة النظر الأمريكية بدون التنسيق مع «منظمة شعوب جنوب إفريقيا) وحليفتها كوبا حيث قبل الموقف الأمريكي بإجراء الانتخابات بدون أي إشراق من قبل قوات الأمم المتحدة.

في تلك الفترة من الزمن شهدت الكثير من التنازلات المجانية ومن طرف واحد أيضاً بما يخص مجال السياسة الخارجية السوفيتية. بعد زيارة ريغان إلى موسكو مباشرة، وأثناء انعقاد مؤتمر الحزب العام الثامن عشر في موسكو والذي جرى عام 1988 ، تم التخلي بشكل رسمي عن مبدأ أساسي في ضرورة التفوق على الولايات المتحدة في المجال العسكري والاستراتيجي. على نفس الطريق ونفس

الاتجاه سارت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في دورتها التي عقدت في شهري أيلول وتشرين أول من عام 1988. في تلك الدورة تمت الموافقة على ما يسمى «احترام حقوق الإنسان والقيم الإنسانية العامة» والذي يعني عملياً إلغاء مبدأ الصراع الطبقي. عندها تم اتخاذ قرار رسمي حول فصل الايدولوجيا عن السياسة الخارجية السوفيتية. في وقتها أيضاً تم اتخاذ قرار حول إحالة السيد اندري غروميكو إلى التقاعد والذي كان يدير السياسة الخارجية السوفيتية لعقود عدة. في نفس المؤتمر تم نقل ليخاتشيف من الإشراف على الأمور الإيديولوجية إلى مكان أقل أهمية وهو الإشراف على القسم الزراعي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي.

أما يخص تقليص عدد القوات المسلحة السوفيتية، الذي أعلن عنه غرباتشوف أثناء إلقاء خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في شهر كانون الثاني عام 1989، حيث أعلن عن نيته في تقليص تعداد الجيش الأحمر بمقدار 500 ألف جندي، من ضمنها ستة فرق مدرعة كانت تتمركز حتى تلك اللحظة في أوروبا الشرقية وفق معاهدة حلف وارسو الذي كان يضم الدول الاشتراكية السابقة رغم كل تلك التنازلات لم يصدر أي تلميح من قبل الولايات المتحدة أو حلف الناتو لخطوات جوابية تتخذها مقابل تنازلات غرباتشوف بهذا الصدد، لقد سحب غرباتشوف قواته من دول شرق أوروبا دون أي ضمانة لجانب استقلالها وسيادتها بعد ذلك الانسحاب.

وحسب ملاحظات الكاتب دافيد لاين التي ذكرها في كتابه «غروب ونهاية الاشتراكية الحكومية» الصادر عام 1996، أصبح من الواضح أنه لم يعد لدى الاتحاد السوفيتي الرغبة في التدخل في تطور الأحداث الحاصلة حتى في الدول التي تجمعه معها معاهدة تحالف ومن ضمنها دول حلف وارسو.

لقد تخلى غرباتشوف عن كافة التزاماته الدولية فيما يخص السياسة الخارجية ودون مقابل ومن جانب واحد، شمل ذلك حتى دول الاشتراكية الأعضاء في حلف وارسو وهذا شكل فشلاً ذريعاً في مجال السياسة الخارجية السوفيتية ونتج عنه كوارث مست ليس فقط شعوب دول المعسكر الاشتراكي فحسب وبل وشعوب الاتحاد السوفيتي نفسها، من أمثلة تخلي غرباتشوف عن حلفائه في

المعسكر الاشتراكي، يتجسد أمامنا مثال حي هي ألمانيا الشرقية. ففي الاحتفال بذكرى الأربعين لتأسيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية الذي أعلن في السابع من تشرين أول عام 1949، حينها صرع غرباتشوف أن على ألمانيا أن لا تتراجع عن نهجها - وكرر انه لن يسمح بسقوط ألمانيا الشرقية «لأن ذلك يعني سقوط المنظومة الاشتراكية بأكملها».

لكن بعد مرور عدة أشهر من ذلك التاريخ، وأثناء لقاء القمة بين غرباتشوف وبوش الأب في واشنطن عام 1990، أعلن غرباتشوف «أن مصير جمهورية ألمانيا الديمقراطية هي بيد الألمان أنفسهم». ولما سأله بوش حول مستقبل ألمانيا فيما يخص ارتباطها العسكري - الاستراتيجي بعد توحدها، أجابه فيما معناه: «إذا انضمت ألمانيا الموحدة إلى حلف وارسو سوف يكون أمراً جيداً جداً، أما إذا انضمت إلى حلف الناتو -أيضاً يكون ذلك جيداً جداً!».

وحسب توصيف ما جرى من قبل شهود عيان، عندما سمع بوش ذلك ومن شدة اندهاشه كاد أن يسقط من يده فنجان القوة، لذلك طلب من «ضيفه العزيز» أن يكرر ما قاله حول موقفه من الموافقة على انضمام ألمانيا الموحدة إلى الناتو. يستطيع القارئ التعرف على مزيد من التفاصيل في أحد الكتب الذي ألفها ن. أ. زنكوفيتش «أسرار القرن المنصرم....».

أما ما يخص «الشقيقة» بلغاريا، يمكننا أن نتذكر على سبيل المثال تلك الوثيقة المكتوبة بين مندوب الإدارة الأمريكية ووزير الخارجية السوفيتية حول زيارة السكرتير الحكومي الأمريكي جيمس بيكر إلى تلك الدولة. حيث كان أي مسؤول أمريكي كبير يحتاج إلى موافقة موسكو لكي يتمكن من زيارتها... أما حالياً فكان جواب وزير الخارجية السوفيتية ادوارد شفردنادزه للموافقة على الزيارة فكانت: «أن ذلك يخص بلغاريا باعتبارها دولة مستقلة وذات سيادة».

وهكذا تحرك الأمريكيون لملأ الفراغ في بلغاريا بعد انكفاء السوفييت من هناك من تلقاء أنفسهم. وهكذا عندما قام جيمس بيكر بزيارة بلغاريا، فلقد غصت شوارع صوفيا بالشعارات المعادية للشيوعية وخصوصاً مقابل الفندق الذي نزل به «بلقان - شيراتون» الواقع في قلب العاصمة البلغارية.

.سوف نترك للقارئ بنفسه أن يستخلص الاستنتاجات المناسبة حول حقيقة دور ذلك الشخص في المجال السياسي والاجتماعي أو الأخلاقي، وربما حول حالته النفسية والعقلية، ذلك الشخص الذي حكم أقوى الدول العظمى في فترة من الزمن تعد الأكثر توتراً في العقد الأخير من القرن العشرين حيث كان الاتحاد السوفيتي يترأس أقوى الأحلاف العسكرية على مر التاريخ يؤيده مئات ملايين البشر في كافة أرجاء المعمورة.

أن ابتداع واستخدام الكثير من العبارات والمصطلحات المنمقة والخادعة والبراقة من جانب حكومة غرباتشوف يمكن تفسيره عموماً على أنه يدل على تحالفات عالية المستوى للقوى المعادية للاشتراكية، نتج عنها تفعيل نشاط تلك القوى وفق مخطط سياسي داخلي، مدعوم بشكل سري من الخارج. نتج عن ذلك بشكل مباشر حصول تخريب متعمد ومقصود للبنية الاقتصادية لدول المعسكر الاشتراكي، يقابل ذلك تفعيل الرأسمالية وإعادتها إلى تلك الدول وعلى رأسها جمهورية ألمانيا الديمقراطية لتشمل كافة دول أوروبا الشرقية الاشتراكية ويشمل ذلك حتى الاتحاد السوفيتي نفسه حتى الأمس القريب التي كانت حليفه له، أما وبعد رفع غطاء الحماية عنها من قبل غرباتشوف تعرضت إلى عدوان سياسي وعسكري استراتيجي مخطط له ومعد مسبقاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والناتو والاتحاد الأوروبي، أن شعوب تلك الدول أضحت حالياً تحت سيطرة الغرب، وتهيمن عليها منظماته المالية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في حين كانت في السابق تتزمر من الهيمنة السوفيتية وعقيدة برجنيف حول «الاستقلال المحدود» والتي كانت أرحم من السطوة العربية الحالية، أن دول أوروبا الشرقية التي انضمت حديثاً إلى الناتو لم يتغير حالها كثيراً وهي كمن يستجير من الرمضاء بالنار، على سبيل المثال أن بلغاريا التي أضحت عضواً في الناتو، لا يسمح لأعضاء البرلمان فيها أن يحصلوا على المعلومات الإستراتيجية والعسكرية للحلف الذي انضموا إليه...

❖❖❖

مع بداية عام 1987 حصل في الاتحاد السوفيتي انقلاب «يميني» بما يخص الاقتصاد، والسياسة الخارجية، حيث انحرف غرباتشوف أيضاً عن تجربة الإصلاحات الأولى التي أثبتت نجاحها ترافق ذلك مع تأثير عوامل عدة جعلت قيادة البلاد تجنح باتجاه الرأسمالية.

من أولويات غرباتشوف لتحقيق ذلك هو السعي المستمر لإضعاف موقع الحزب الشيوعي السوفيتي وتأثيره في المجتمع وإبعاده عن دوره المؤثر في قيادة التطوير الاقتصادي للبلاد، هذا جعل «اقتصاد الظل» يفلت من عقاله. وازدادت حدة الفساد، وأعطيت الحرية لنشاط الجماعات المعادية للاشتراكية.

عامل هام آخر لجأ إليه غرباتشوف وجماعته، لتحقيق ذلك هو استخدامهم لسلاح الإعلام وتسليمه للقوى المعادية للشيوعية والاشتراكية.

باستخدام مثل تلك العوامل المؤثرة خلال عامي 1987-1988، جعلت عملية «البيريسترويكا» في المجال الاقتصادي تتخذ شكلاً واتجاهاً مختلفاً. إن «الضوء الأخضر» لانطلاقه تلك العملية الانقلابية كان من خلال تبني «قانون المؤسسات الحكومية». لقد تم تبني ذلك القانون في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المنعقد في شهر تموز من نفس العام، أن ذلك القانون لم يمس أو يتطرق لمبدأ الاقتصاد ذي التخطيط المركزي. وفي نفس الوقت أيضاً لم يتطرق لمنع الانتقال إلى لآلية اقتصاد السوق الحرة. أن ذلك الإبهام والغموض في ذلك القانون كسر الازدواجية في المجال الاقتصادي، هذا أدى إلى إحداث خلل وفوضى في عمل ونشاط الاقتصاد الاشتراكي.

من الأمور ذات المظهر الجذاب، هو إصدار قانون حول قيام العمال باختيار مدراء المعامل والمنشآت الاقتصادية.

مهما تكن الدوافع لاتخاذ هكذا قرار، سلباً كانت أن إيجاباً، لكن أن النتائج التي تمخضت عنه كانت كارثية، لأن المتنافسون على المناصب القيادية راحوا يغدقون الوعود الصعبة التنفيذ لكسب ود العمال مثل زيادة الأجور وتحسين شروط العمل وزيادة المكاسب... هذا يتحتم على المدير القادم تنفيذ وعودة التي قطعها بزيادة الأجور وغالباً ما تكون نسبتها فوق طاقة المنشأة المالية، ذلك أدى إلى

إفلاس العديد من لمعامل والمنشآت الاقتصادية، مما أوجب إلغاء تلك الطريقة باختيار المدراء.

إضافة إلى ذلك، أن أي صعوبة، أو أي جريمة ذات طابع اقتصادي وبالرغم من الأسباب الحقيقية لحصولها، وكالعادة تحمل على شماعه القطاع العام الحكومي أو يتذرعون «بنظام التخطيط المركزي الشديد». أن التحريض المنهجي المستمر ذي التوجه المعادي للاشتراكية، أدى إلى نشوء ظروف تحتم الطلب بإلغاء مؤسسات التخطيط المركزي من أساسها.

❖❖❖

مع تزايد ضغط وسائل الإعلام العامة اضطرت الحكومة والحزب وعلى مستوى عال لاتخاذ تدابير أخرى متسرعة وغير مدروسة بل ومهلكه ذات طابع تقشفي. وحسب تقييم ليخاتشيف لتلك الخطوة، كانت بمثابة «الخطأ الذي لا يغتفر». تضمنت تلك الخطوة الاختصار الشديد لحجم السلع واسعة الانتشار والتي أوصت الحكومة بطلبها من القطاع الصناعي الحكومي. حصل ذلك بمبادرة من غرباتشوف ويعقوبليف، إذا بلغ حجم التقليص بنسبة 50٪ من الكمية الإجمالية المعتادة.؟ لم يعير أي اهتمام لاعتراضات رئيس الوزراء آن ذلك نيكولاي رجكوف (الذي وقف معهما سابقاً ضد ليخاتشيف» الذي حذر من عوقب ذلك الإجراء الوخمية وما ينتج عن ذلك من فوضى اقتصادية بسبب الانتقال غير المدروس والعشوائي من الاقتصاد والمخطط إلى منظومة اقتصادية لا ضوابط لها. لقد سعى غرباتشوف ويعقوبليف إلى تدعيم السوق الخدمي الذي كان يعمل في الظل من خلال تخفيض نسبة إنتاج القطاع الحكومي من السلع بنسبة 50٪. ومن أجل تدعيم «الليبرالية الجديدة» تركوا الأسعار تحت رحمة قانون العرض والطلب.

اتفق كل من ليخاتشيف وريجكوف على تقديم اقتراح تبنى خطة تجريبية تكون أكثر حذراً. تتضمن تلك الخطة أن تقوم الدولة بإنتاج 90٪ من السلع، ونسبة 10٪ الباقية تترك لآليات السوق وقانون العرض والطلب. من خلال ذلك يتم إعطاء المنشآت والمعامل الحكومية الفرصة المناسبة للعمل بشكل مستقل ولكي تستطيع أن تتأقلم لاحقاً مع آليات السوق وفق قانون العرض والطلب.

لقد تبين أن خطة غرباتشوف ويعقوبليف جاءت بنتائج مدمرة. لقد سادت الفوضى الشاملة في الاقتصاد. منذ عام 1988 لوحظ ازدياد في سعر السلع ذات الطلب الواسع بسبب ندرتها في الأسواق. وشهدت البلاد تضخماً اقتصادياً وانهياراً في قيمة العملة لم تشهده منذ الحرب العالمية الثانية.

حسب راي الكاتبان ايلمان وكنترفيتش، لقد تضعضعت أسس الاقتصاد السوفيتي من لحظة إزاحة الحزب الشيوعي عن دوره في عملية الإشراف على الحياة الاقتصادية. لقد تبين لاحقاً أن تلك الإجراءات المتخذة والقاضية بالحد من صلاحيات ومهام بعض قطاعات الوزارات المركزية كان لها نتائج كارثية والتي تم البدء بتنفيذها بشكل محدود منذ عام 1986. ثم تم تطبيقها بشكل كامل في عامي 1987-1988. مع العلم أن الحديث لم يدور حول تقليص أعداد العاملين في تلك القطاعات الوزارية، بل حول تغيير طبيعة علاقة تلك الوزارات مع المنشآت الاقتصادية التابعة لها.

لقد تمحورت طبيعة تلك الإجراءات عموماً حول فهم فحوى طبيعة «الإيديولوجية الجديدة»، والتي تمنع إعطاء الأوامر إلى المنشآت والمعامل والتي تدعو إلى أعضاء الاستقلال الكامل لها. عملياً أن تحويل الوزارات الأساسية إلى وزارات لا دور ولا سلطة لها مع غياب أي دور رقابي أتى بعواقب مميتة على الوضع الاقتصادي في عموم البلاد، ليس من حيث النشاط الاقتصادي فحسب بل على أسس وجود المنظومة الاقتصادية الوطنية وتكوينها. لقد تبين أن العلاقات المتبادلة بين جميع القطاعات الاقتصادية وتوازن الأعمال داخلها وعلى كافة المستويات داخل البلاد كانت تنظم من قبل تلك الوزارات. لقد أثبتت الوقائع أن تلك المؤسسات والمنظومات الوزارية لم يكن دورها فقط ينحصر في إعطاء الأوامر من الأعلى كما كانت تدعي الأبواق الإعلامية لغرباتشوف، بل كانت تنظم مهام كل قطاع من القطاعات الاقتصادية سواء كان ذلك في المركز أم في المناطق البعيدة، وأي خلل في عمل هذه المنظومات يؤدي إلى فوضى وشكل اقتصادي كما حصل بالفعل.

عندما أقدم غرباتشوف ومستشاريه على تدمير منظومة العلاقات الوظيفية والارتباط المتبادل بين مختلف الوزارات وما يتبع لها من مؤسسات ومعامل وشركات.

ذلك تسبب بأضرار لا يمكن علاجها في مجال الاستقرار الاقتصادي للبلاد، وكذلك أدى ذلك إلى خلق جو من عدم الثقة في السياسة الجديدة المتبعة.

وحسب الاستنتاج الذي توصل إليه الكاتبان ايلمان وكانتروفيتش هناك حالة من التناقض الشديد بين الأمين العام للحزب الشيوعي السابق وبين المجموعة المحيطة به والتي كانت على الدوام تشهر به وبسياسته. وهذا ناتج عن مجموعة لا نهائية من القرارات الخاطئة والتي ارتبطت بشكل متعمد. في كثير من الأحيان أن الذين سعوا، لتلك القرارات الخاطئة، وبعد تبيان فشلها تنصلوا منها وهاجموها في وسائل الإعلام...

وحسب رأينا، يمكن مثل هؤلاء الناس أن يفعلوا ذلك بسبب الجهل وقصر النظر، أو على العكس يتمتعون بدراية وخبرة كبيرة وفعلوا ذلك بشكل مخطط وعن سبق إصرار وتصميم بدف التخريب.

❖❖❖

لقد أنزلت الضربة القاضية بالاقتصاد الاشتراكي ذي التخطيط المركزي في الاتحاد السوفيتي منذ انعقاد مؤتمر الحزب التاسع عشر. في ذلك المؤتمر تم وضع نهاية «للانحراف البطيء باتجاه اليمين». ليصبح بمثابة الانقلاب الشامل نحو اليمين، وذلك عندما تم اتخاذ قراراً ملزماً في ذلك المؤتمر يتضمن أبعاد الحزب الشيوعي عن مراكز اتخاذ القرار سواء كان ذلك في المجالس أو مراكز السلطة وعلى كافة المستويات، وعن أي مشاركة فعلية في إدارة الاقتصاد الوطني.

هذا القرار يحتاج لإجراءات تنفيذية على المستوى الإيديولوجي والتنظيمي. عقب ذلك حصلت عاصفة شديدة ضربت منظومة التخطيط المركزي ترافقت مع إجراءات وتدابير مدمرة. ومن أهمها على الإطلاق كان قرار إلغاء وإبطال 1064 أقسام و465 قطاع من اللجان المركزية المنتشرة في الجمهوريات الاتحادية أو ذات الاستقلال الذاتي وكذلك في المحافظات والتي كانت تتبع للحزب الشيوعي السوفيتي. هذه العاصفة شنت لقرار من غرباتشوف نفسه في خريف عام 1988. أن ذلك شكل 44٪ من مجمل البنية القيادية التابعة للحزب وعلى مختلف الصعد. من عواقب تلك التدابير والتي ظهرت سريعاً على حالة الاقتصاد عقب تدمير منظومة

الإشراف الحزبية على الاقتصاد يكمن في غياب الجهة التي كانت تقود عمل مختلف القطاعات الاقتصادية والتي كانت تشكل صلة الوصل والارتباط المتبادل بين المركز في موسكو وبين الوحدات الاقتصادية البعيدة الواقعة في أطراف البلاد، إضافة إلى كل ذلك أطلق «العنان» داخل الاقتصاد للفوضى ولكافة النزعات المزاجية.

من المدهش في هذا المجال تطور علاقات غرباتشوف الرسمية مع «اقتصاد الظل» ظهرت بوادر وكأن غرباتشوف حاول أن يلجم الحالة المنغلقة عن عقالها ويضعها تحت السيطرة. لكن النتيجة النهائية لنشاط كانت عبارة عن «فرش السجاد» أمام قوى الرأسمالية الناشئة حديثاً. الذين جعل منهم رواد «المجتمع المدني السوفيتي».

في هذا الخصوص نجد الباحث العلمي الأمريكي س. فريدريك ستار يعبر من خلال المقالة التي كتبها «الماضي المفيد» المنشورة عام 1995 عن رأيه قائلاً أنه كان أمام غرباتشوف متسع للوقت «للقيام باختيار حاسم. من جهة أولى كان بإمكانه المضي قدماً على طريق معالجة أوضاع الاقتصاد وتحسينه من خلال زيادة السيطرة والمراقبة وتحسين منظومة التخطيط. بدلاً من ذلك وعلى القوى الرأسمالية الناشئة للوقوف إلى جانبه ودعمه، والتي كرست نفسها على اعتبار أنها مستقلة وطليعة للقوى الليبرالية.

لقد أعلن غرباتشوف أنه من الواجب على الاقتصاد الثاني أن يعيد المجتمع إلى حياته الطبيعية من خلال الربح ودفع الضرائب. لتحقيق ذلك الهدف أصدر قانوناً خاصاً يتيح تأسيس مشاريع ذات ملكية خاصة تحت ستار «مشاريع تعاونية»... وحسب رأي ستار. على الأغلب أن العبقرية السياسية لغرباتشوف تكمن ليس فقط في أنه مؤسس قوى «البيريسترويكا» - بل هو من أطلق العنان لتلك القوى المسعورة لتخترق بنية وطبقات المجتمع».

إن وجهة نظر ستار تدعمها الباحثة البريطانية آنا وايت من خلال كتابها «الديمقراطية في روسيا في عهد غرباتشوف (1985-1991) - ولادة القطاع الحر (1999). لقد اعتبرت الباحثة أن المشاريع الغير شرعية والتي تعد خارجة عن سيطرة

وأشرف الحزب والتي يديرها بالأساس طبقة الشباب والانتماءات اللاسياسية ذات التوجهات الثقافية. والقسم الآخر الذي ولد في عهد خروتشوف. حسب معطيات السيدة وايت فإن عدد المشاريع المستقلة الخاصة يبلغ 30000، يشكلون القسم الأساسي من لوبيات «الضغط» إضافة إلى مجموعات وتنظيمات أخرى. مع مرور الوقت مع ازدياد حالة التذمر من سياسة «البيريسترويكا» داخل المجتمع، لوحظ ازدياد دور وتأثير الطبقة السابقة التي تم ذكرها.

مع تبني ما يسمى «قانون التعاونيات» و«قانون الآجار» تم السماح بإمكانية انتشار شتى أنواع الملكيات الخاصة أو القطاع الخاص ذي الطابع الرأسمالي، أن تلك القوانين أنفة الذكر وحسب رأي ايلمان وكنتروفيتش تتيح بإقامة مشاريع ذات ملكية خاصة تحت غطاء المشاريع التعاونية القانوني. متذرعين بقول لينين «تعد التعاونيات شكل من أشكال الملكية الاشتراكية». إضافة إلى ذلك حسب القانون أن التعاونيات تدفع ضرائب بنسبة أقل وبالتالي تم إنشاء قطاع اقتصادي يتمتع بامتيازات مالية مربحة مقارنة حتى مع القطاع العام. إضافة إلى ذلك لوحظ ميل من قبل القطاع العام لتقوية وتمتين روابطه مع «الشركات التعاونية» - مع كل ما يتمخض عن ذلك من نتائج قصيرة أو بعيدة الأمد.

المرحلة التالية تميزت بتأجير «التعاونيات» بعض أقسام أو أجزاء من القطاع العام الحكومي. أن هذه الطريقة الأكثر فاعلية لخصخصة منشآت القطاع العام، وخصوصاً كونها تتم تحت شعار تشجيع القطاع التعاوني بهدف الانقضاض على القطاع العام باعتباره الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

❖❖❖

عند التمعن في الفترة بين عامي 1987-1988، فإننا نلاحظ أول بأول حصول انقلاب كامل في نهج الإصلاحات «البيريسترويكا».

على صعيد المناصب القيادية نلاحظ أن تلك المرحلة تميزت بأبعاد خصوم غرباتشوف عن المناصب الحساسة وعلى رأسهم ليخاتشيف ومناصريه من المكتب السياسي للحزب ترافق ذلك مع إضعاف دور الحزب وتأثيره على مجريات الأمور في البلاد وداخل المجتمع ومن ضمنها الاقتصاد الوطني. أيضاً تم وضع الحد لعمل

منظومة التخطيط المركزية للاقتصاد. لقد تم شل الوزارات الاتحادية بشكل لا سابق له بحيث أضحت عاجزة عن القيام بدورها في قيادة النشاط الاقتصادي في البلاد.

أن مثل تلك «الإصلاحات» لا يمكنها أن تتم دون أن تترك آثاراً سلبية على الاقتصاد وتفاقم أزماته المستعصية على الحل أصلاً. بنتيجة ذلك نلاحظ أنه على وجه الخصوص تميز عام 1988 بارتفاع نسبة التضخم وعجز في الميزانية وصعوبة في تأمين المواد الغذائية للشعب، كذلك لوحظ لأول مرة منذ 40 عاماً حصول ارتفاع في الأسعار بشكل كبير. في العام التالي حصل ارتفاع بنسبة التضخم حتى 20٪. أما ما يخص السلع ذات الطلب الواسع فلقد فقدت من المخازن والمتاجر. فيما كانت حتى الماضي القريب مكدسة في المستودعات. ضمن هذه الشروط أصبحت البيئة مهيأة لحصول الاحتكار والاستغلال: هذا بدوره أدى إلى بروز ظاهرة الفساد وسرقة أموال وثروات الشعب بشكل مخيف، بحيث تركزت الثروات والأموال الطائلة في أيدي ثله محدودة جداً من الناس. وحسب معطيات الباحثة الاقتصادية السوفيتية تاتيانا كارياغنا والذي أفردها الكاتب م. غولدمان في كتابه «إخفاقات البيريسترويكا» الصادر عام 1991، أنه في عام 1988 بلغت كمية الأموال التي قام بجنيها أشخاص بشكل غير قانوني وأساليب غير مشروعة لحسابهم الخاص بلغت 200-240 مليار روبل بأسعار تلك الأيام.

إن الأزمة الاقتصادية، بدورها أدت إلى حصول نزعات انفصالية قومية. أن دعوات غرباتشوف لتأسيس. «جهات قومية» للدفاع عن «البيريسترويكا»، بهدف الضغط على خصومه والمعارضين لسياسة الإصلاحات في التنظيمات الحزبية الشيوعية في الجمهوريات الاتحادية الأخرى، أدت في واقع الأمر إلى وقوع السلطة في أيدي القومين الانفصاليين. أصبح من الواضح أن مصير الإصلاحات اصبح محتوماً وهو الفشل الزريع، ترافق ذلك مع بداية عام 1989 بحصول انهيار اقتصادي. أن الصعوبات الاقتصادية التي ظهرت في ذلك الوقت كانت من الضخامة والتعقيد والانتشار بحيث لا يمكن مقارنتها مع أي أزمة اقتصادية معروفة مماثلة حصلت في تاريخ أي دولة من الدول.

أن الاستياء الشعبي العام لحكم غرباتشوف، اثر أيضاً على سمعة الحزب الشيوعي السوفيتي بشكل كامل. وهذا أدى إلى إصابة بنيته التنظيمية بالشلل الكامل وأيضاً تعثرت قناعة الناس بنهجه العقائدي، كل ذلك حصل بسبب نهج وتوجهات الأمين العام السابق للحزب الشيوعي السوفيتي، الذي صادر دور الحزب في التأثير على الأحداث ووضعه في موقف غير مريح. على خلفية الأوضاع السابقة استغل الفرصة باريس يلتسن الذي يجهر بعدائه للشيوعية واستعد للقفز إلى أعلى وتسلم السلطة.

وهكذا قام غرباتشوف في عامي 1987-1988 بتنفيذ انقلابه اليميني الذي جاء بنتائج وتأثيرات لها امتدادات واسعة على الصعيد الداخلي والخارجي أنها كالزلازل الذي انتشرت هزاته الارتدادية إلى خارج حدود الاتحاد السوفيتي...